



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت  
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

## العجز التوأم في الجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2019

تحت اشراف الأستاذ :

أوجامع إبراهيم

من اعداد الطلبة :

بن بشير محمد الأمين

بقال بلال

### لجنة المناقشة

رئيسا

الأستاذة جباري لطيفة

مشرفا

الأستاذ أوجامع ابراهيم

مناقشا

الأستاذ بن مسعود نصر الدين

السنة الجامعية: 2020-2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التربية والتعليم  
Ministry of Education

# شكر وتقدير

أول شكر لله رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى الى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة.

الى نبي الرحمة و نور العالمين محمد عليه أفضل الصلاة و السلام . كما نتقدم بفائق الاحترام و التقدير وخالص الشكر.

الى رفيع المقام أستاذنا الفاضل أوجاع ابراهيم الذي لم يبخل علينا بنصائحه السديدة و تعامله ذو الميزة العالية و كل الميزات التي تركت انطبعا على صفحات هذا الموضوع ، و عرفانا بفضلته في انارة الطريق أمامنا .

الى كل الأساتذة المحترمين من التعليم الابتدائي الى التعليم الجامعي الذين أعطونا عملا صافيا من ابع نحلهم فكان العسل نعم العسل و كان صاحبه أنعم .

كما أشكر كل من ساعدنا و لو بابتسامة ترفع من معنوياتنا أثناء إنجاز هذا العمل .

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل و نرجو من الله عز و جل أن يوفقنا في كل أمر فيه خير لديننا و دنيانا و نتمنى أن يكون هذا العمل في المستوى.



## إهداء

الحمد لله رب العرش العظيم الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا فأفضل بتوفيقه في إنجاز هذا العمل و أزكى الصلاة والسلام على صفيه و خيله محمد صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و الرسل أكرم السابقين و اللاحقين، أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من روتني من شهدها النافع.. إلى من فرشت لي من قلبها الواسع.. إلى من رسمت حياتي بأجمل واقع... إلى من رفعت الأيدي لدعاء لي في كل صلاة... أمي العزيزة الغالية حفظها الله ورعاها وأدامها فوق رؤوسنا.

والى الذي رباني وتكفل بي أطل الله في عمره و أدام عليه الصحة و العافية أبي حفصه الله و رعاها .

إلى أخواتي "عبد الكريم" و "أيوب" ، إلى كل من علمني حرفا كل أساتذة المشوار الدراسي و شكر خاص للأستاذ الكريم "أوجامع" .

إلى كل طلبة علوم اقتصادية و خاصة طلبة تحليل اقتصادي و استشارية .

وفي الأخير إلى كل صديق أحبني و تمنى لي النجاح

أمين

## إهداء

أحمد الله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث  
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آمالي، إلى من كان يدعوني قدما نحو الأمام  
لنيل  
المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات  
جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،  
أبي الغالي على قلبي رحمه الله

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و العنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي  
رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبععتني  
خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع العنان أمي  
أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عندي خير الجزاء في الدارين.  
إليهم أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلوبهم شيئا من السعادة إلى إخوتي  
و أخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة .

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم أوجاع إبراهيم الذي كلما تظلمت الطريق  
أمامي لجأت إليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في  
أشياء أخرى...

قال الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...."

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

بلال

# الفهرس

الصفحة	العنوان	
	الشكر و التقدير	
	الإهداء	
	الفهرس	
	قائمة الجداول	
أ ب ج د	المقدمة العامة	
1	الإطار النظري للدراسة	
2	تمهيد	
3	المفهوم النظري لظاهرة العجز المزدوج	أولا
3	المفهوم النظري لظاهرة عجز الموازنة	1
3	تعريف	1-1
4	أسباب العجز الموازي	2-1-1
5	أثر سياسة العجز الموازي	2-1
7	طرق علاج عجز الموازنة	3-1
7	المفهوم النظري لظاهرة العجز في الحساب الجاري	2
7	مفهوم الحساب الجاري	1-2
8	مكونات الحساب الجاري	2-2
9	ماهية الميزان التجاري	3-2
9	مفهوم الميزان التجاري وأهميته	1-3-2
10	التوازن والاختلال في الميزان التجاري	2-3-2
11	أسباب الاختلال في الميزان التجاري	
13	الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج	ثانيا
13	الربط بين العجزين باستخدام متطابقات الدخل القومي	1

15	فرضية العجز المزدوج	2
15	الإصدار النقدي الجديد	1-2
16	الاقتراض المحلي	2-2
17	الاقتراض الخارجي	3-2
18	آثار عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري طبقاً لأسعار الصرف	3
18	اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الثابتة	1-3
19	اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف المرنة	2-3
21	نظرية التكافؤ الريكاردى و المقترح الكينزى	4
21	Ricardian Equivalence Theory نظرية التكافؤ الريكاردى	1-4
21	المقترح الكينزى	2-4
22	<b>الدراسات السابقة</b>	<b>ثالثاً</b>
25-22	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	1
28-26	دراسات السابقة باللغة العربية	2
29	<b>الجانب التطبيقي</b>	
30	تمهيد	
31	الطريقة والأدوات المستخدمة	
31	الطريقة المتبعة في الدراسة	1
31	حدود الدراسة	
32	الأدوات المستخدمة في الدراسة	2
32	السلاسل الزمنية time series	2-2
32	تعريف السلسلة الزمنية	1-1-2
32	أنواع السلاسل الزمنية وخصائصها	2-1-2



33	الاختبارات الاستقرارية السلاسل الزمنية	3-1-2
34	الاختبار الجدر الأحادي	1-3-1-2
34	اختبار ديكي - فولر <DF> Dickey fuller	
36	اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller ADF	
36	اختبار فيلب بيرون : Philips Perron (pp)	
37	التكامل المتزامن	2-2
38	شروط التكامل المتزامن	2-2-2
40	اختبار التكامل المتزامن و نموذج الانحدار الذاتي VAR	3-2
40	اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر	1-3-2
41	اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius	2-3-2
41	اختبارات السببية غرانجر و سيمس	3-3-2
42	تقدير نموذج VAR	4-3-2
42	متغيرات الدراسة	3
44	النتائج و المناقشة	4
44	اختبار فليب بيرون PP	1-4
46	اختبار السببية	2-4
48	تحديد فترات الابطاء	3-4
50	تحليل التباين	4-4
	خاتمة	
	قائمة المراجع	
	الملخص	

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	يمثل تطور رصيد الموازنة ،رصيد الميزان التجاري ،سعر الصرف ،سعر البرميل و الاستثمار الأجنبي المباشر	42
1-4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لفليب بيرون عند المستوى	44
2-4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لفليب بيرون عند التفاضلات الأولى	44
3-4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لفليب بيرون عند التفاضلات الثانية	45
4-4	اختبار التكامل المتزامن للنموذج	45
5-4	اختبار التكامل المتزامن لنموذج	46
6-4	استقرارية نموذج الانحدار الذاتي	47
7-4	تحديد فترات الابطاء المثلى أو التأخرات في النموذج VAR	48
8-4	يمثل جدول تحليل التباين	50

## قائمة الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق الإصدار النقدي	16
2-2	اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق إصدار السندات	17
1-3	اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة	18
2-3	اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة	20
1-4	تحديد فترات الابطاء	48
2-4	دوال استجابة النموذج	49

# المقدمة العامة

## 1. مقدمة

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة غاية في الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي بلد، ومثلما اهتم الاقتصاديون بدراسة وتحليل التوازن الاقتصادي وكيفية التوصل اليه، اهتموا ايضا بدراسة الاختلالات الاقتصادية وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية فاخذ عجز الميزانية العامة اهتمام الكثير منهم وباختلاف مدارسهم وجذورهم الفكرية تباينت الآراء حول آثارها الاقتصادية. فمنهم الكينزيون الذين يرون أن للعجز المالي آثار إيجابية على الاستهلاك والطلب الكلي بفعل مضاعف الانفاق الحكومي. أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة وخاصة النقديون منهم يرون بان لها آثارا سلبية على الاقتصاد تتمثل بارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي، والتأثير السلبي في سلوك القطاع الخاص بفعل أثر التضخم من خلال تزايد الدين العام واخرون منهم يرون حيادية العجز المالي في التأثير على الاقتصاد ومنذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين اخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث العجز في الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري بصورة متلازمة، الا ان الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتقصي اسبابها بدأ في عقد الثمانينات بعد ان اخذ الاقتصاد الأمريكي خلال فترة رونالد ريغان يعاني من تزامن العجز في الميزانية الفيدرالية وعجز الحساب الجاري حتى اطلق عليها ظاهرة العجزات التوأمية والتي نالت اهتمام الكثير من وسائل الاعلام الأمريكية و الاوربية .

دفع هذا الاقتصاديين إلى دراسة ظاهرة الظهور المتزامن للعجزين في الاقتصاد والتي أُطلق عليها ظاهرة العجز التوأم. ويُعرف عجز الموازنة بأنه المقدار الذي تتخطى به النفقات العامة للدولة الإيرادات العامة، وقد يحدث عجز الموازنة إما نتيجة انخفاض الإيرادات أو زيادة النفقات العامة أو كليهما معاً ، أما الحساب الجاري فيقصد به كافة المعاملات التي تتضمن قيمة اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة و جهات أخرى غير مقيمة، وينقسم إلى البنود التالية: السلع والخدمات، الدخل والتحويلات الجارية، وبالتالي يحدث العجز في الحساب الجاري عندما تتخطى القيم الاقتصادية المدفوعة للعالم الخارجي القيم الاقتصادية المتحصل عليها من العالم الخارجي، وباعتبار أن الميزان التجاري المعبر عنه بالصادرات والواردات هو أحد أهم مكونات الحساب الجاري فإن تخطي الواردات للصادرات يسبب العجز في الحساب الجاري. بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت العديد من الاقتصادات الأخرى ظاهرة العجز التوأم، حيث واجهت ألمانيا والسويد على سبيل المثال في أوائل التسعينات ارتفاع في عجز الموازنة ترافق مع ارتفاع في عجز الحساب الجاري. ولم تكن الدول الأفريقية في معزل عن هذه الظاهرة أيضاً، حيث واجهت ارتفاع في عجز الموازنة والحساب الجاري في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومن بين هذه الدول الجزائر.

ظهر مصطلح "العجز التوأم" في وقت مبكر من ثمانينات القرن الماضي لوصف حالة الانتقال بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة، وهو يصف عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري المزوج، وبيئت

الأدبيات الاقتصادية أن الاتجاهات السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ليست حكرا على الولايات المتحدة. ففي التسعينات واجهت بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والسويد حالات مماثلة؛ حيث رافق ارتفاع عجز الموازنة زيادة القيمة الحقيقية لعملاتها الوطنية التي أثرت سلبا على الحسابات الجارية، وكانت الاقتصاديات النامية هي أكثر شبة لتلك الدول في توسع عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري، إلا أن حركة الاقتصاد الكلي من وضع توازني إلى وضع آخر خلال فترة زمنية محددة في الدول المتقدمة قد تختلف عن الاقتصاد النامي.

يعتبر التوازن الاقتصادي الداخلي او الخارجي وكيفية التوصل اليه في الجزائر ضمن الموضوعات التي شغلت حيزا مهما من اهتمامات الاقتصاديين، حيث يشكل العجز في كل من الموازنة العامة و الميزان التجاري ابرزها لذا تم استخدام مصطلح " العجز التوأم " لوصف حالة التزامن بين العجزين الذي يعتبر إشكالا كبيرا امام صانعي القرار، و تباينت مختلف الآراء حوله حيث تلجأ الدول في العصر الحديث الى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإيفاق من اجل تحقيق اهداف معينة وبالتالي فان الموازنة العامة تشكل وسيلة هامة من اجل انجاز السياسة الاقتصادية، و لقد عانت الجزائر منذ عقود شأنها شأن العديد من الدول النامية، من عجزا في الموازنة العامة وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها كما شهد ميزانها التجاري عجزا كبيرا خصوصا في فترة التسعينات و أيضا بعد انهيار اسعار النفط سنة 2015 دون 50 دولار و ما كان له من انعكاسات على أداء الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تمويل الميزانية العامة للدولة بشكل كبير على الجباية البترولية .

## - إشكالية

ماذا يقصد بالعجز التوأم، وهل توجد علاقة سببية بين العجزين في الجزائر للفترة ما بين 2000-2019؟

## - التساؤلات الفرعية

تتفرع هذه الإشكالية الى بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها حول هذا الموضوع و التي تعد مكملة للإشكالية الرئيسية، وتتمثل في:

○ ما طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري في الجزائر؟

○ هل يؤثر سعر الصرف على متغيرات عجز التوأم؟

○ هل هناك علاقة في المدى الطويل بين العجزين؟

## 2. فرضيات الدراسة

○ طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة و العجز في الميزان التجاري هي علاقة طردية لأن الاقتصاد الجزائري

إقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على المحروقات.

- نعم يؤثر سعر الصرف و بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كسعر النفط و غيرها على العجز التوأم.
- توجد علاقة سببية بين سعر الصرف و متغيرات العجزين في المدى الطويل .

### 3. مبررات و دواعي لإختيار الموضوع

هناك عدة مبررات دفعتنا لإختيار الموضوع منها ما يلي :

- للأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته .
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج وأساليب إحصائية جديدة لدراسة العلاقة السببية بينهم.
- كون العالم يعيش مشكلة العجز التوأم و بمأن الجزائر جزئى من هذا المحيط العالمي أردنا أن نعرف أسباب العجزين و العلاقة بينهم .

### 4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من الموازنة و الميزان التجاري .
- إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج VAR.
- يهدف أيضا الى تحليل الأثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري من خلال الاعتماد على بيانات سنوية لفترة 2000-2019 و ذلك باختبار السببية مما يسمح لنا باختبار إشكالية الدراسة و الوصول الى النتائج المرجوة.

### 5. أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة من أهمية الميزان التجاري باعتباره أحد أم مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأهمية الموازنة العامة التي تعبر عن الوضعية المالية الداخلية التي قد تضمن الرفاهية للأفراد من جهة أخرى تبرز أهمية اختبار التكامل المتزامن و نموذج الإنحدار الذاتي VAR.

### 6. حدود الدراسة

- الاطار المكاني : دراسة حالة الجزائر
- الإطار الزمني : 2000-2019.

## 7. منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج حيث استخدمنا المنهج الوصفي الذي يسم باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للعجز في الموازنة العامة و العجز في الميزان التجاري و أيضا الدراسة النظرية لسعر الصرف .

أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على المنهج التحليلي القياسي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الاقتصادية و دراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة و الميزان التجاري.

## 8. صعوبات البحث :

كأي بحث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهنا بعض الصعوبات

- قلة الدراسات الحديثة في هذا الموضوع خاصة حالة الجزائر.
- توفر معظم الدراسات باللغة الأجنبية و هذا ما وجدنا صعوبة في الترجمة.

## 9. هيكل البحث:

للإجابة على اشكالية الدراسة ولتحقيق اهدافها ،مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD اقتدت الضرورة تناول موضوع في جانبين اثنين ، سبقتهم مقدمة عامة لنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

تناول الجانب الأول الإطار النظري للعجز التوأم خصص الجزء الأول لتعريف و الأسباب و الأنواع ،والجزء الثاني الى النظريات المفسرة للعجزين و الجزء الثالث تناولنا فيه بعض الدراسات السابقة .

أما الجانب الثاني أي الجانب التطبيقي فتناولنا في الجزء الأول الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة و الجزء الثاني تطرقنا فيه الى متغيرات لدراسة و مجموعة من الاختبارات أما الجزء الثالث فتم تطبيق هذ الاختبارات مع التعليل و النتائج.

اخيرا توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا اثبات صحة او نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم مجموعة من التوصيات.



# الجانب النظري

## تمهيد

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية من الأمور الهامة على صعيد الاقتصادي الكلي لأي بلد والتي شغلت اهتمام العديد من الاقتصاديين أسوة بمسألة دراسة و تحليل التوازن الاقتصادي و كيفية التوصل اليه ، و قد كان من ضمن ما شغل حيزا هاما من اهتمامات الاقتصاديين هو موضوع العجز في الموازنة العامة و في الحساب الجاري حيث تباينت الآراء حول اثارهما الاقتصادية .

تستهدف الدول المتقدمة دراسة عجز الموازنة و الحساب الجاري و تحدي فعاليات و اثار السياسات المالية و النقدية و التجارية الخارجية التي تتبناها لاستمرار النمو الاقتصادي ، وأيضا في الدول النامية ازداد الاهتمام بعجز الموازنة و الحساب الجاري و العلاقات المفترضة بينهما أيضا نتيجة لاستمرارها لفترات طويلة في العديد من الدول النامية أولا ، و معاناة اقتصادها من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي أعاقت مسيرة التنمية و أدت الى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصادات ثانيا ، و أما الدول النفطية فقد حققت بارتفاع عوائدها النفطية فوائض كبيرة في موازنات حكوماتها و في موازين مدفوعاتها على حد سواء ولكن تلك الفوائض المؤقتة تحولت الى عجز اثقل كواهن الدول النفطية و أثرت في مسيرتها التنموية و أدائها الاقتصادي .

## أولاً: المفهوم النظري لظاهرة العجز المزدوج

### 1. المفهوم النظري لظاهرة عجز الموازنة

تلعب الموازنة العامة للدولة أدواراً مهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تنامي تعاظم الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم، و بات هذا العجز يهدد استقرار المالي والنقدي للدولة.

#### 1-1: تعريف وأسباب عجز الموازنة

##### 1-1-1: تعريف:

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها الميزانية التي تتوقعها الدولة من نفقات وإيرادات لفترة محددة من الزمن تقدر بسنة واحدة، و يطلق على هذه الفترة باسم السنة المالية، إذ يمكن أن تتوافق أو لا تتوافق مع السنة التقويمية. يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة عن سداد النفقات العامة المقدره، وقد يكون هذا العجز مقصوداً نتيجة سعي الدولة إلى زيادة النفقات العامة أو تخفيض الإيرادات العامة. إن العجز المقصود (التمويل عن طريق العجز) يعبر عن السياسة التي تهدف إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، و ذلك يربط هذه الأخيرة بالدورة الاقتصادية، و ذلك عن طريق التوسع في الإنفاق لتنشيط الاقتصاد على أن يؤدي هذا العجز إلى فائض فيما بعد، و هو يأخذ أشكالاً عديدة منها: العجز الجاري و العجز المتراكم و العجز الهيكلي، هذا الأخير يسمح بقياس الرصيد الحقيقي للموازنة العامة<sup>1</sup>. يقاس عجز الموازنة العامة بالاستناد إلى مفاهيم عدة كما يلي<sup>2</sup>:

**العجز التقليدي:** عجز الموازنة هو الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الإجمالية، و هو بهذا المعنى يعادل الفرق بين مدخرات الحكومة و استثماراتها أي فجوة الموارد .

**العجز المالي:** كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو مقياس لأداء الحكومة المالي.

**العجز المالي الجاري:** و يتمثل في الفرق بين الإيرادات الجارية و النفقات الجارية، و بهذا المفهوم يستخدم هذا المقياس أحيانا لحساب الادخار الحكومي.

<sup>1</sup> Frank Mordacq, « les finances publiques », presses universitaires de France , paris , 4me édition, 2016, p9

<sup>2</sup> محيد الكرخي، "دراسة في النشاط المالي للدولة"، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن، 2015 ،ص ص 114-115.

**عجز الرصيد الأساسي:** ويستبعد هذا المقياس الفوائد المدفوعة من العجز التقليدي، حيث يؤشر هذا المقياس الآثار التي تتركها السياسة المالية الحكومية على صافي الدين الحكومي ويكتب كما يلي: عجز الرصيد المالي الأساسي = العجز المالي التقليدي - الفوائد المدفوعة

**عجز الموازنة بدون القروض الخارجية:** أي أن يقتصر تمويل النفقات على التمويل المحلي، وهذا يعكس قدرة الدولة على تغطية نفقاتها من إيراداتها.

### 2-1-1: أسباب العجز الموازني :

إذا كان هدف الدولة الوصول إلى توازن حقيقي يؤدي إلى الاستقرار والنمو، فعليها أن تكون عمى دارية تامة بأسباب العجز و مخاطره لتفادي الوقوع فيه . يمكن حصر أسباب العجز في عاملين رئيسيين هما :

**1-2-1-1: زيادة النفقات العامة :** هناك قاعدة في علم المالية العامة و هي أن الإنفاق العام يتزايد باستمرار عبر الزمن، نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة:

- أ- **الأسباب الظاهرية:** ترجع الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى عدة أسباب:
  - يعد انخفاض قيمة العملة من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة ظاهريا في العصر الحديث، ويقصد بها تدني القدرة الشرائية للعملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار ، مما يؤدي بالدولة إلى دفع وحدات نقدية تتجاوز بكثير ما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات في فترة ماضية .
  - يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة .
  - زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها .

ب- **الأسباب الحقيقية:** هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، يترتب عنها زيادة في المنفعة الحقيقية و هذا يدل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أهم الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

- لقد أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية و الثقافية و كذا المتعلقة بالنقل و المواصلات والمياه و الغاز.... الخ.
- إن تطور الدور الاقتصادي للدولة أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وذلك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة و زيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد<sup>1</sup>.
- بالإضافة إلى سوء التنظيم الإداري و عدم مواكبة التطور الاقتصادي ، و التوترات الحدودية و الصراعات بين الدول كلها تزيد من النفقات العامة .

<sup>1</sup> حسين العمر، "مبادئ المالية العامة"، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2002، ص 108 .

1-2-1-2: انخفاض الإيرادات العامة: لم تواكب الإيرادات العامة النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:

- الضعف الشديد الذي تتصف به الطاقة الضريبية أو ما يسمى بالعبء الضريبي (نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

- جمود النظام الضريبي و عدم تطويره و تطويعه لخدمة أهداف التنمية.

- ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة.

- تدهور الأسعار العالمية للموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية بشكل خطير.

## 1-2-2: أثر سياسة العجز الموازي :

يمكن لسياسة العجز الموازي أحداث مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية:

### 1-2-1: الآثار الإيجابية:

أ- الأثر على تدعيم استهلاك العائلات : يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، وبالتالي فان سياسة التحويلات الاجتماعية التي تفترض ارتفاعا في النفقات العامة تساهم بشكل كبير في زيادة الطلب، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ب- الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات :يشير ساملسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية، إلى أن المديونية يمكنها أن تلعب دور توسعيا، حيث تسمح المديونية بإنعاش الطلب و تؤدي بفعل المعجل إلى ارتفاع أكثر من نسبي للاستثمار. و هذه هي نتيجة أثر الطلب المتوقع، يؤدي هذا الارتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى ارتفاع أكثر أهمية في الإنتاج<sup>2</sup>.

### 1-2-2: الآثار السلبية :

تختلف الآثار باختلاف أسلوب العلاج أو مصدر تمويل العجز. نميز بين ثلاث حالات:

#### أ- تمويل العجز بالتوسع النقدي:

يقصد بالتوسع النقدي خلق نقود جديدة لتمويل الإنفاق الزائد من خلال شراء البنك المركزي لأدوات الدين التي تصدرها الحكومة، يطلق على هذا الأسلوب طبع النقود، و يترتب عليه زيادة في رصيد النقود الإجمالي، هذه الزيادة تؤدي إلى حدوث التضخم مع افتراض أن الزيادة في كمية النقود تتجاوز النمو في عرض السلع و الخدمات، لذا يعرف هذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة بالتمويل التضخمي.

<sup>1</sup> حمدي بن محمد بن صالح ، "توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي"، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 149 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص ص 211-212.

أهم الآثار الناجمة عن أسلوب التمويل التضخمي:

- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية .
  - تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
  - عجز ميزان المدفوعات.
  - تفاقم عجز الموازنة ودخول الاقتصاد في حلقة مفرغة<sup>1</sup>.
  - التضخم يشوه القرارات الاقتصادية للمستهلكين و المؤسسات، نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار عوامل الإنتاج.
  - التضخم قد يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة إما نتيجة لوجود حالة عدم التأكيد فيما يتعمق بعوائد الاستثمارات، أو لتدخل السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية مقيدة بهدف احتواء التضخم<sup>2</sup>.
- ب- تمويل العجز بالاقتراض:

يتمثل البديل الثاني لتمويل العجز في الاقتراض، سواء كان الاقتراض محليا (الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من البنوك المحلية، الاقتراض من القطاع التمويلي المحلي غير المصرفي) أو خارجيا. إن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي له عواقب وخيمة تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

- ارتفاع عبء الدين العام الداخلي المتضمن الأقساط و الفوائد، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضرائب غير المباشرة بصفة خاصة لسهولتها و حصيلتها الوافرة.
- انخفاض حجم الاستثمار الخاص (مزاحمة القطاع الخاص).
- زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية.

من ناحية أخرى يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي إلى جملة من المخاطر:

- ارتفاع مستوى المديونية الخارجية وفرض ضرائب جديدة و هذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار.
  - ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
  - يمكن أن ينتقل عبء الدين الخارجي إلى الأجيال القادمة التي لم تستفد أصلا من تلك الديون.
- ج- تمويل العجز بالضرائب:

تلجأ الدولة إلى الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة، و يكون ذلك إما بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضريبة جديدة لمدة معينة تلغى بعدها، و عادة ما يفضل اللجوء إلى الاستعانة بالأسلوب الأول لتمويل عجز الموازنة.

<sup>1</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق ص ص 295-296.

<sup>2</sup> اسراء عادل الحسيني، "العلاقة بين مكونات السياسة المالية و النمو الاقتصادي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017، ص96.

<sup>3</sup> Jacques Muller, Pascal Vanhove et Jean Longatte « Economie Manuel et Application », Dunod, 4me édition, Paris, 2004, p 201.

### 3-1: طرق علاج عجز الموازنة:

إن علاج العجز الموازني لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً على النمو دون مشاكل تضخمية. توجد رؤيتان متعاكستان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد و هما المنهج الانكماشى و المنهج التوسعي.

#### 1-3-1: المنهج الانكماشى:

يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدتها من الأفكار النيوكلاسيكية، التي ترى أن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب تطبيق سياسة مالية انكماشية، تتمثل إجراءاتها في تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الضريبة<sup>1</sup>.

#### 2-3-1: المنهج التوسعي:

يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، دون استبعاد القطاع الخاص، وهو قائم على أربع مرتكزات<sup>2</sup>:

- تنمية الموارد العامة.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.
- ترشيد الإنفاق العام.
- التحكم في الدين العام.

## 2- المفهوم النظري لظاهرة العجز في الحساب الجاري :

### 1-2: مفهوم الحساب الجاري:

يشمل الحساب الجاري، والذي يدعى حساب العمليات الجارية، مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل أيضاً تدفقات مداخل عوامل الإنتاج والتحويلات، و بذلك فهو يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم<sup>3</sup>.

إن المكونات الأساسية للعمليات الجارية هي: التجارة الخارجية، الخدمات التي تتضمن النفقات والإيرادات المرتبطة بالسياحة والنقل والتأمين ومداخل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم، وأخيراً التحويلات أحادية الجانب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> RUFFIN.R and GREGORY.P, « Principles of Economics », Harper Collins College publishers, 5 th Edition, USA,1993, p 217.

<sup>2</sup> حميد بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 295 .

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 242 .

<sup>4</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2001، ص 16 .

وبذلك يعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخاصة البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وذلك نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه البلاد وعليه يعتبر هذا العنصر من العوامل الداخلة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة، وزيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى<sup>1</sup>.

و يحدث العجز في الحساب الجاري عندما تتخطى القيم الاقتصادية المدفوعة للعالم الخارجي القيم الاقتصادية المتحصل عليها من العالم الخارجي و باعتبار أن الميزان التجاري المعبر عنه بالصادرات و الواردات هو أحد أهم مكونات الحساب الجاري فان تخطي الواردات للصادرات يسبب العجز في الحساب الجاري .

## 2-2: مكونات الحساب الجاري :

### 1-2-2: الميزان التجاري :

ويشمل الصادرات و الواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين و غير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" و التي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات و الواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل و التأمين<sup>2</sup>.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

### 2-2-2: ميزان الخدمات :

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات و المدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات<sup>3</sup>.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية، وهو مبادلات السلع ، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين.

<sup>1</sup> عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2011، ص 32.

<sup>2</sup> محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 205.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 164.



## 2-3: ميزان التحويلات من جانب واحد:

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، ويشمل هذا الحساب على الهبات و التعويضات، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي ال بندين و هما<sup>1</sup>:

الهبات الخاصة: و تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية .تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة: و المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من و الى بقية دول العالم دون و مقابل.

## 2-3: ماهية الميزان التجاري:

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية و التي تشمل على السلع و الخدمات المختلفة و عناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم ، و التي تقوم على عمليات التبادل بين الدول و تشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية و لتي تسمى بالمعاملات السلعية ، أو المعاملات المنظورة و التي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري .

## 2-3-1: مفهوم الميزان التجاري وأهميته :

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، و المتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري غير صالح للبلد قبل التطرق لأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان. يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية<sup>2</sup>:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد(X)-إجمالي واردات البلد(M).

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص102.  
<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 76.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل(X-M)، مثلاً على أن الصناعة كقوة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي و المستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات ، و تحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عند ما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد<sup>1</sup>.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري<sup>2</sup>.

## 2-3-2: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

### • التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون<sup>3</sup>:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي (المنتجات المحلية)}$$

معناه :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1993، ص 207 .

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العالقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2001،ص234.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2004،ص ص 124-125.

## ● الاختلال في الميزان التجاري :

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (الالتزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فنتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق إحدى السياسات الاقتصادية المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد<sup>1</sup>.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية<sup>2</sup>.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعاً أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضاً أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض و تدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها<sup>3</sup>.

## ● أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 207.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236 .

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " تحليل جزئي وكلي للمبادئ" ، دار الجامعية، مصر، 2000، ص 404.

الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

### الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

- أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العالقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.
- ب- سباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.
- ج- أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر<sup>1</sup>:
- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
  - تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.
  - العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات<sup>2</sup>.

### الأسباب الغير اقتصادية: وتتمثل في:

- أ- عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
- ب- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يعني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر و التوزيع، 1999، عمان، الأردن، ص126.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، العالقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص101.

الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول لنامية<sup>1</sup>.

ج- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

ه- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجة بالدرجة الأولى للتصدير<sup>2</sup>.

## ثانيا: الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج :

إن معظم الدراسات والتحليلات التجريبية الحديثة تتفق على إن هناك علاقة سببية Causality تبدأ من الموازنة إلى العجز الخارجي، وربما تختلف هذه العلاقة في الأمد القصير و الطويل، إذ تعتمد على الخصائص طويلة الأمد للسلاسل المشمولة<sup>3</sup>، وسيتم في هذا المبحث دراسة العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري وفقا لمتطابقات الدخل القومي وفرضية العجز المزدوج ونظرية التكافؤ الريكاردى.

### 1. الربط بين العجزين باستخدام متطابقات الدخل القومي

توضح متطابقات الدخل القومي أسلوب نظريا لأساس طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري، و يمكن توضيح ذلك من خلال متطابقات الدخل القومي الآتية<sup>4</sup>:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

إذ أن:

(Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي، (C) تمثل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، (I) تمثل الاستثمار الخاص، (G) تمثل الإنفاق الحكومي، (X) الصادرات من السلع والخدمات، (M) الواردات من السلع والخدمات. إذ أن (Y) هي قيمة أو مقدار السلع والخدمات المنتجة والمباعة في الاقتصاد القومي، وان هذا يمثل مقدار الدخل (Y) والذي ينفق على الاستهلاك والادخار بعد دفع جزء منه كضرائب صافيه، ويمكن توضيح ذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$Y=C+S+T.....(2)$$

إذ أن:

(Y) تمثل الدخل الناتج عن بيع السلع والخدمات، (C) الاستهلاك العائلي، (S) الادخار الخاص، (T) الضرائب

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، العالقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> Alberto bagnai : structural breaks and the twin déficits hypothèses ,november 2006,imf leep 3,springer\_verlag 2006,p138

<sup>4</sup> Rudiger Dornbush and others,macroeconomics,12 ed,Mcgraw-hill Companies,INC.USA,2011,P. 30.

الصافية.

وبمساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) نحصل على:

$$C+I+G+X-M=C+S+T$$

ويحذف الاستهلاك من طرفي المتطابقة نحصل على:

$$I+G+X-M=S+T$$

وبإعادة صياغة المتطابقة نحصل على:

$$(G-T)=(S-I)-(X-M).....(3)$$

ويوضح الجانب الأيسر من المعادلة الفرق بين النفقات العامة والضرائب ممثلة بالإيرادات العامة الذي يشير إلى الموازنة العامة، وطبقاً لذلك توجد هنالك حالتان:

**الحالة الأولى:** إذا كان المقدار (G-T) موجب فان هذا يعني أن النفقات أكثر من الإيرادات الضريبية وبالتالي فان الموازنة العامة تعاني من حالة العجز،

أما **الحالة الثانية** إذا كان (G-T) سالبا فان هذا يعني أن الإيرادات الضريبية أكبر من النفقات العامة وان الموازنة العامة تحقق فائضا. في حين يمثل الطرف الأيمن من المتطابقة (3) والذي هو (S-I) الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار المحلي وان (X-M) تمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

توضح المعادلة (3) طبيعة العلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة من جانب والادخار الخاص والاستثمار وميزان الحساب الجاري من جانب آخر واستنادا لهذه المعادلة فان عجز الموازنة العامة يجب أن يمول عن طريق الزيادة في الادخار الخاص أو تخفيض الاستثمار المحلي أو كليهما أو من خلال زيادة عجز الحساب الجاري، وان هذا يظهر عجز الحساب الجاري في سياق معادلات الدخل القومي في عجز الموازنة العامة أي أن عجز الحساب الجاري ينجح حين يعجز الادخار الخاص عن مواجهة الزيادة في مقدار السندات التي تصدر من قبل الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة.

و توجد عدد من الافتراضات الأساسية اللازمة لتحقيق الارتباط المقترض بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وفقا لمتطابقات الدخل القومي، وان أهم تلك الافتراضات هي<sup>2</sup>:

- تساوي الادخار الخاص مع الاستثمار المحلي وان الاثنان يتحركان بنفس الاتجاه.
- عجز الموازنة العامة يتم تمويله بالكامل من خلال إصدار السندات العامة.
- أن يكون البنك المركزي مستقلا بإجراءاته النقدية، إذ يتم إتباع سياسة نقدية منضبطة بعيدا عن اي ضغوطات حكومية لتمويل العجز.

<sup>1</sup> FarrokK .Langdana, Macroeconomic Policy :Demystifying Monetary And Fiscal Policy, 2nd, Spring.Ny,Usa,2009,P.23.

<sup>2</sup> Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005, P. P 3 \_ 4.

وبافتراض ثبات المقدار (S-T) فان المتطابقة(3) تعكس طبيعة الارتباط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، إلا أن ذلك لا يبين اتجاه السببية بين هذين المتغيرين، إذ انه لا توضح أيا منهما يكون سببا أو نتيجة من أو عن الآخر. إن عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غالبا ما ينتج عن عجز الميزان التجاري ذلك أن صادرات هذه البلدان غالبا ما تتركز على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الإستخراجية، وان هذه السلع معرضة للصدمات الخارجية وما ينتج عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، فان سبب الاختلال الخارجي للبلد ينشئ من اختلال هيكل الإنتاج فيها والذي ينجم عن زيادة الإنتاج الأولي<sup>1</sup>.

## 2. فرضية العجز المزدوج

استنادا لما جاء به التحليل الكينزي. أن عجز الموازنة العامة له اثر على الادخار والاستثمار الخاص والحساب الجاري. وان جزء من التأثير النهائي لعجز الموازنة على هذه المتغيرات يعتمد على الطريق التي يتم من خلالها تمويل هذا العجز وفي حالة عدم قدرة الإيرادات المالية الضريبية على مواجهه ذلك العجز يتم اللجوء إلى مصادر متعددة من الإصدار النقدي الجديد الاقتراض المحلي الاقتراض الخارجي وان لكل مصدر من هذه المصادر آثار على الاقتصاد الكلي<sup>2</sup>.

### 1-2: الإصدار النقدي الجديد:

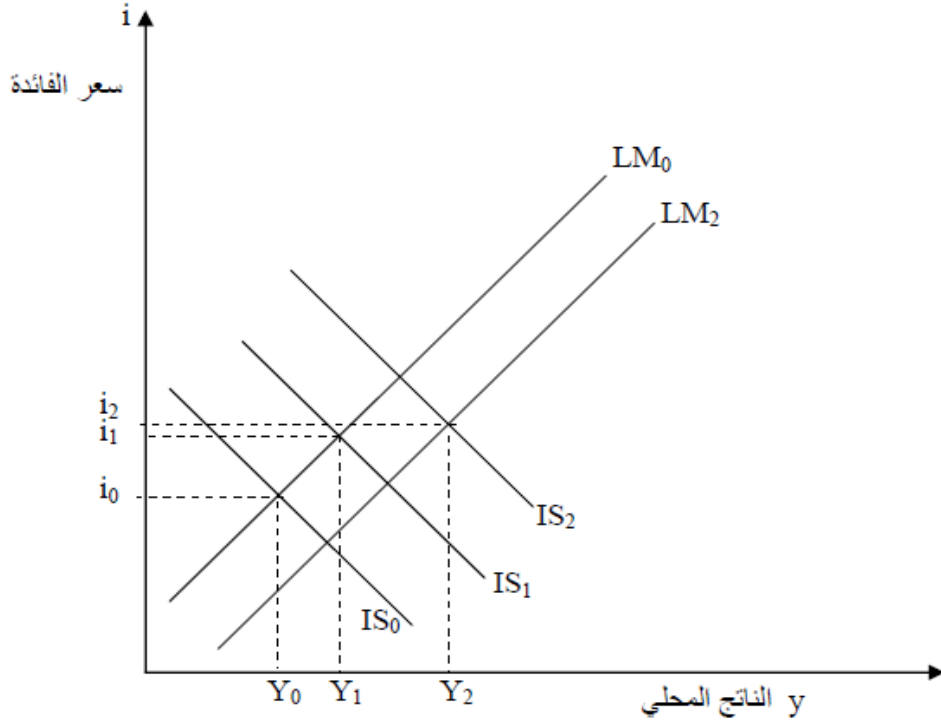
يمكن أن تلجا الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة لخلق كمية إضافية من النقود تضاف إلى عرض النقد وبدون غطاء (التمويل بالعجز) ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وحسب مرونة الجهاز الإنتاجي .

وفقا لتحليل النموذج (IS-LM)، إذ يوضح الشكل(1) أن زيادة النفقات العامة سوف تؤدي إلى انتقال المنحنى (IS) من (IS0) إلى (IS1) وفي حالة قيام الدولة بتمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي فان هذا سيؤدي إلى الانتقال المنحنى (LM) من (LM0) إلى (LM2) ويرافق الزيادة في عرض النقد هذه زيادة في الثروة والاستهلاك مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (IS) من (IS1) إلى (IS2) ويكون المستوى التوازني الجديد للدخل (Y2) والناتج عن تقاطع (IS2) مع (LM2) والذي يكون أكبر من مستوى الدخل التوازني الأصلي (Y0)<sup>3</sup> . و بذلك فان زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الإصدار النقدي يدفع الأفراد إلى التخلي عن الأصول المالية المحلية والاتجاه نحو شراء الأموال الحقيقية أو تزايد الطلب على العملات الأجنبية لذا فان هذه الطريقة لتمويل العجز تعد بمثابة إحلال مشكلة التضخم محل مشكلة البطالة.

<sup>1</sup> Bai . C. E & Qian . Z . : Factor Income Share In China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal ( Jing Ji Yan Jin ) , Vol .3 ,2009 , P 296

<sup>2</sup> سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، شركة كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة، الكويت، 1982، ص723-730.  
<sup>3</sup> مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي \_ النظرية و السياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999،

## الشكل (1-2): اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق الإصدار النقدي



المصدر: مايكل ابدجمان. الاقتصاد الكلي. النظرية و السياسة. ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور. دار المريخ. الرياض . السعودية. 1999. صفحة 281

### 2-2: الاقتراض المحلي:

بعد الاقتراض المحلي احد المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة، ويأخذ هذا النوع من الاقتراض شكلين، الشكل الأول بالاقتراض من البنوك التجارية، في حين يمثل الشكل الثاني بالاقتراض من الأفراد. عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنوك التجارية فان هذا يعتمد على مدى امتلاكها باحتياطات إضافية. فإذا كانت البنوك التجارية تمتلك احتياطات إضافية فان هذا يعني زيادة قدرتها على خلق الائتمان والذي يخلق النقود. وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) أما إذا كانت البنوك التجارية لا تمتلك احتياطات إضافية فان هذا يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم تخفيض عرض النقود وهذا بدوره سوف يخفض اثر الزيادة في النفقات العامة<sup>1</sup> أما عند قيام الدولة بتمويل العجز عن طريق بيع أوراق مالية إلى الجمهور فان هذا الإجراء لن يكون له أي اثر على عرض النقد. إذ أن الودائع الجارية تحت الطلب للأفراد سوف تنخفض وتزداد الودائع الحكومية بالقدر نفسه. إذ أن هذه الأداة لتمويل العجز سوف تؤدي إلى التقليل من عرض الأرصدة المتاحة للاستثمار الخاص ونتيجة للعلاقة العكسية بين حجم الأرصدة المعدة للاقتراض وسعر الفائدة فان سعر الفائدة سوف يرتفع ومن ثم انخفاض الاستثمار الخاص وهذا بدوره سوف يخفض من اثر زيادة النفقات العامة<sup>2</sup>.

إذ عند قيام الدولة ببيع سندات إلى الجمهور سوف يؤدي هذا إلى زيادة الثروة لديهم ومن ثم الاستهلاك كما

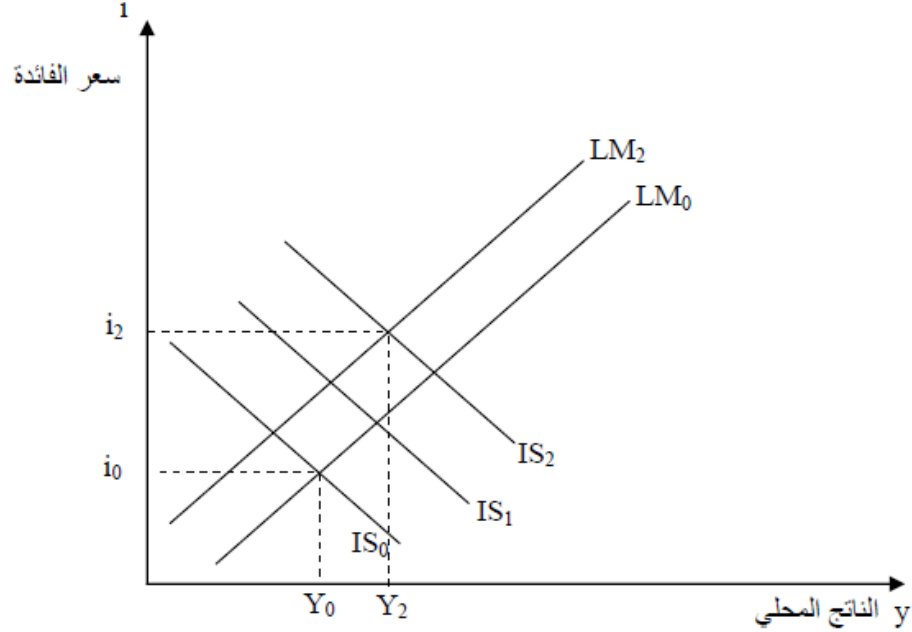
<sup>1</sup>باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد\_وجهة نظر النقادين، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض\_السعودية، 1999، ص 391.

<sup>2</sup>جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي\_الاختيار العام و الخاص، ترجمة و تعريب عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض -السعودية، 1999، ص 391



يوضح الشكل البياني (1) فان هذا سيؤدي إلى انتقال منحني (IS) من (IS<sub>0</sub>) إلى (IS<sub>2</sub>) ومع زيادة الثروة فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المبادلات ومن ثم انتقال المنحني (LM) من (LM<sub>0</sub>) إلى (LM<sub>2</sub>) وهذا يعني مستوى دخل توازني عند النقطة (Y<sub>2</sub>) وسعر فائدة توازني أعلى عند النقطة (i<sub>2</sub>)<sup>1</sup>.

شكل (2-2): اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق إصدار السندات



المصدر: مايكل ابدجمان. الاقتصاد الكلي. النظرية و السياسة. ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور. دار المريخ. الرياض . السعودية. 1999 . صفحة 284

### 3-2: الاقتراض الخارجي :

يمكن بيان اثر تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي من خلال نموذج موندل فلمنك (The Mundell-Fleming)، والذي يحاول أن يوضح التوازن العام في اقتصاد مفتوح،

ويفترض هذا النموذج<sup>2</sup>:

- أ- حرية حركة رؤوس الأموال.
- ب- يهتم النموذج بدراسة حالة الاقتصاد الصغير والمفتوح، وان الهدف من ذلك هو بيان عدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المحدد في التأثير على العالم الخارجي.
- ج- تميل أسعار الفائدة المحلية إلى التساوي مع أسعار الفائدة الخارجية، ذلك بسبب حرية حركة رؤوس الأموال الدولية.

<sup>1</sup> مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 283.

<sup>2</sup> Gregory Mankiw , Macroeconomics, 7th Ed, South-Western, Usa, 2010, P.339.

وفقا لهذا النموذج فان تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع في البلد لذلك فان إتباع أسعار الصرف الثابتة سيكون آثارها مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين .

### 3. آثار عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري طبقا لأسعار الصرف

#### 3-1: اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة:

إن أسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في سوق الصرف والناجمة عن التغيرات اليومية في طلب العملة وعرضها، أي أن البنك المركزي يعمل على تثبيت سعر صرف العملة عند مستوى معين، على أن لا يتم تجاوز هذا السعر أو الهبوط عنه من خلال ما يقوم به البنك المركزي من عمليتي البيع والشراء للعملة<sup>1</sup>. فإذا كانت السلطات النقدية في البلد تعتمد أسعار الصرف الثابتة، من الخارج لغرض تمويل العجز فان هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا بدوره أيضا سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن تم تحسين حساب رأس المال للبلد، هذا من ناحية الاقتراض<sup>2</sup>. أما عند قيام الدولة بإتفاق مبلغ القرض فان هذا يعني إن السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير قد وسعت من الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الداخل فان هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فإذا كانت هذه الموارد المطلوبة متوفرة محليا فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي، أما في حالة عدم توفر بعض هذه الموارد المطلوبة متوفرة محليا فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي يكون له اثر سلبي على ميزان الحساب الجاري، كما أن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير سلبا على المقدرة التنافسية من خلال انعكاسه على أسعار الصرف للبلد في الأسواق العالمية ومن ثم تدهور ميزان الحساب الجاري<sup>3</sup>.

ويوضح الشكل البياني (3) اثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة على الحساب الجاري في اقتصاد مفتوح يعتمد أسعار الصرف الثابتة، وفقا لنموذج (موندل فليمنك).

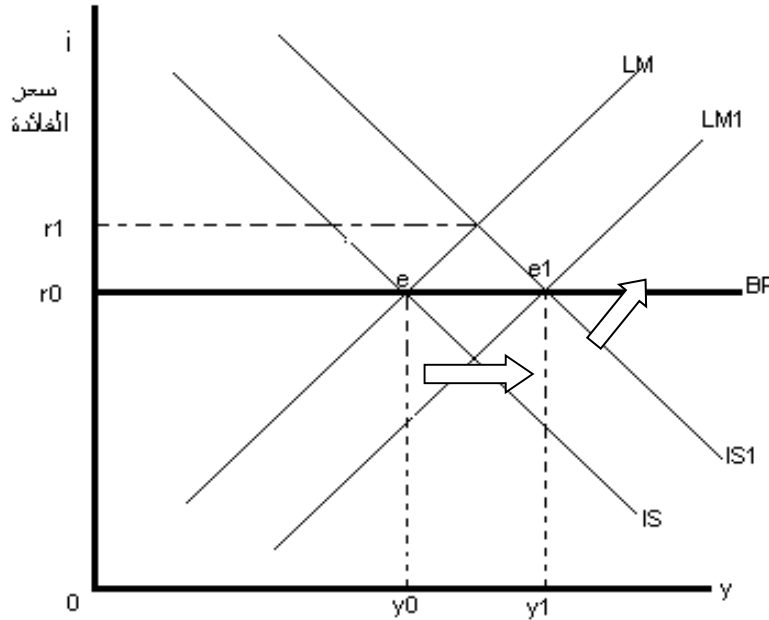
إذ يوضح المنحنى (IS) توازن سوق السلع والذي يعبر عن التوليفات المختلفة من سعر الفائدة والناتج، في حين يوضح المنحنى (LM) التوازن في سوق النقد والذي يعبر عن التوليفات من أسعار الفائدة والناتج في سوق النقد، ويوضح منحنى (BP) جميع أسعار الفائدة والناتج التي يتوازن عندها ميزان المدفوعات، وأن ميل المنحنى (BP) يعتمد على حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اعتمادا على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية، وكلما زادت حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كان منحنى (BP) أكثر انبساطا، وفي حالة الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية يكون المنحنى (BP) أفقيا.

<sup>1</sup>موردخاي كريانين:الاقتصاد الدولي\_مدخل السياسات،ترجمة محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية،دار المريخ لنشر،الرياض-السعودية،2007، ص277.

<sup>2</sup> Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005, P. P 3 \_ 4.

<sup>3</sup> Robert Eisner: Budget Deficits: Rhetoric And Reality, American Economic Association, The Journal Of Economic Perspectives, Vol .3. No. 2, 2010, P 85.

### الشكل البياني (1-3) اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة



المصدر Steven Husted & Michael Melvin, International Economics, 8th Ed, Pearson, Ny, USA 2010, P.520.

وان تقاطع المنحنيات (IS-LM-BP) عند النقطة (e) يحدد التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الكلي المفتوح، تمثل النقطة (e) في الشكل البياني نقطة التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد و ميزان المدفوعات، فإذا افترضنا أن الاقتصاد في البداية كان يحقق التوازن عند مستوى الناتج (Y0) وسعر فائدة (r0)، و في حالة زيادة النفقات العامة و ما ينتج عنها من عجز في الموازنة، فإن المنحنى (IS) سوف ينتقل نحو اليمين إلى (IS1) محققا معدل توازني جديد للناتج و سعر الفائدة (Y1, r2) على التوالي، و أن ارتفاع سعر الفائدة إلى (r1) يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيزداد سعر صرف العملة المحلية<sup>1</sup>. ولإعادة سعر صرف العملة الوطنية إلى المستوى المرغوب يتجه البنك المركزي إلى شراء العملة الأجنبية وزيادة أو ضخ المزيد من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بسياسة التعقيم (Sterilizing Policy) وان هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة عرض النقد حتى ينتقل منحنى (LM) باتجاه اليمين والى (LM1) وعند تقاطعه مع منحنى (IS1) تتحدد نقطة التوازن (e1) عند مستوى سعر الفائدة الأصلي (r0)<sup>2</sup>. ومن خلال ذلك يمكن القول أن في حالة ثبات أسعار الصرف لا توجد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، أي أن السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة وبالتالي لن يكون لها اثر صافي على أسعار الصرف أو سعر الفائدة.

<sup>1</sup> Steven Husted & Michael Melvin, International Economics, 8th Ed, Pearson, Ny, USA, 2010, P.520.

<sup>2</sup> Dens R. Appleyrd & Others, International Economics, 5th Ed, McGraw-Hill, (1) Ny, Usa, 2006, P.635.

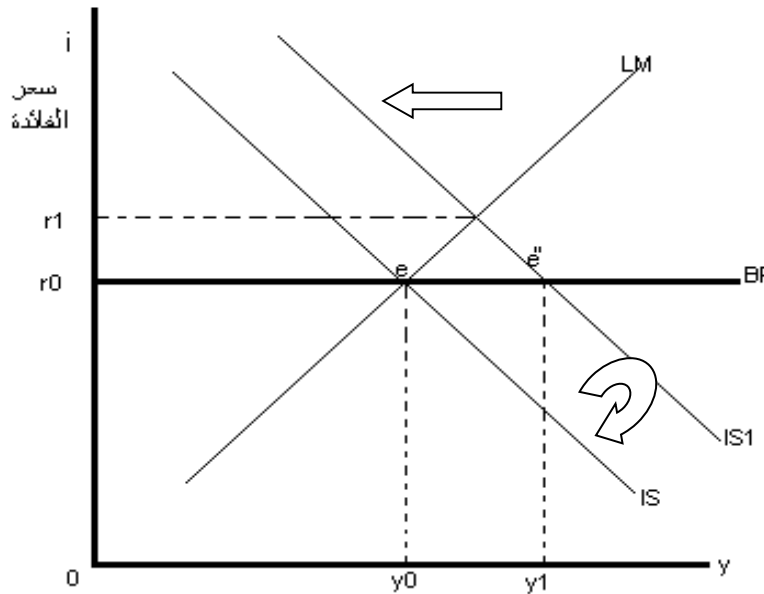
### 2-3: اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة

تعرف أسعار الصرف المرنة بأنها الحالة التي يسمح فيها لأي عملة أن تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً في سوق الصرف الأجنبي، أي أن في مثل هذه الظروف فان قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر الصرف، ويمكن أن ترتفع أو تنخفض قيمة العملة في ظل هذا النظام<sup>1</sup>.

ويوضح شكل البياني (4) العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في ظل حرية أسعار الصرف، وكما أوضحنا سابقا فان زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى (IS1) باتجاه اليمين وينعكس ذلك على زيادة كل من الناتج وسعر الفائدة من (Y0, r0) إلى (Y1, r1) على التوالي عند مستوى توازني (e").

وان زيادة أسعار الفائدة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وهذا يزيد سعر صرف العملة المحلية، وبافتراض أن السياسة النقدية في البلد (البنك المركزي) محايدة فان هذا الإجراء سوف يجعل أسعار السلع المحلية مرتفعة الثمن بنظر الخارج مما يقلل من القدرة التنافسية للبلد المعني، كذلك فان أسعار السلع الأجنبية تكون منخفضة القيمة بنظر الداخل مما يؤدي إلى زيادة الواردات، أي زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وان هذا سيجعل منحنى (IS) ينخفض باتجاه اليسار أي من (IS1) إلى (IS) ومن ثم تراجع نقطة التوازن إلى النقطة الأصلية (e) <sup>2</sup>.

### الشكل البياني (2-3): اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة



المصدر ، Steven Husted & Mchaelmelvin , International Economics, 8th Ed Pearson, Ny, USA ,

2010, P.522

<sup>1</sup>موردخاي كريباتين مصدر سابق ،ص ص ، 256-257 .

<sup>2</sup> St.Charles Missouri: How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit ,Economic Policy Lecture Series Linden Wood University, November 9,2005,P.4.

لذلك يمكن القول أن عجز الموازنة العامة يمارس تأثيراً مهماً وقوي على عجز الحساب الجاري في ظل أسعار الصرف المرنة على عكس تأثيره في ظل أسعار الصرف الثابتة.

#### 4 . نظرية التكافؤ الريكاردى ونظرية المقترح الكينزي

##### 1-4 نظرية التكافؤ الريكاردى Ricardian Equivalence Theory

تنص على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري أي انه عندما يزيد عجز الموازنة العام بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع خاص، وهو ذو اثر مؤقت وسوف تزول آثاره عند عوده الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية إلى فترات مقبلة و أن انخفاض المدخرات الحكومية سوف يترافق مع زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة، لان الأفراد يعلمون أن انخفاض الإيرادات الضريبية للدولة سوف يتم تعويضه عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل، و أن إجمالي المدخرات المحلية تتكون من مجموع ادخار القطاع الخاص والعام، و أن خفض الضرائب من جانب الدولة سوف يؤدي إلى تقليل وفورات القطاع العام ، لكنه في نفس الوقت سوف يؤدي إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص بالتوازي مع انخفاض مدخرات القطاع العام ، وبالتالي فان حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص.

ويتضح من التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والنتائج عن خفض الضرائب المؤقت والذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الحساب الجاري، لان عجز الموازنة والذي ينبج عن تخفيض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة سوف يتم تعويضه عندما يقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الآن في المستقبل. إذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب ، و العجز في الموازنة العامة ذو اثر مؤقت ، و انخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص ، ولهذا السبب الذي ذكره ريكاردو والذي يؤكد انه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.<sup>1</sup>

##### 2-4 المقترح الكينزي

أما المنهج الكينزي، فيدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة. ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (The Twin Deficit) . فعجز الحساب الجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي. وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات الفائدة في نظام معدلات صرف مرنة) سيرداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات. ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سوف سيتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب

<sup>1</sup>حسن كردي عيسى، العلاقة بين عجز المحاسبة و عجز الحساب الجاري، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 4، العدد 44 ج1، 2017، ص 237.

الجاري وبترافق معه، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. لهذا، تؤكد الأفكار الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وموازنة الدولة.<sup>1</sup>

### ثالثا : الدراسات السابقة

#### 1 الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

##### 1-1 دراسة (Derrat 1988)<sup>2</sup> :

حاول Derrat في هذه الدراسة استقصاء العلاقة السببية بين عجز الميزانية و عجز الحساب الجاري الأمريكي للمدة 1960 إلى 1984 و لدراسة كل أوجه العلاقة بين المتغيرين ،تم اختبار الفرضيات الأربعة الآتية :

- أن عجز الميزانية العامة يسبب عجز الحساب الجاري .
- أن عجز الحساب الجاري يسبب عجز الميزانية العامة .
- كلا المتغيران مستقلان نسبيا .
- بين هذين المتغيرين علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه).

و ذلك باستخدام اختبار كرانجر لتحديد اتجاهات السببية مع الأخذ بمعيار Akaike للتنبؤ بالخطأ النهائي ، وإن هذا الأسلوب في الاختبار يتحقق ليس فقط من فرضية العجز المزدوج ، بل شمل في الاختبار من أن تدهور الحساب الجاري قد يدفع الحكومة على زيادة الإنفاق الحكومي لتقديم الدعم للصناعات المحلية. واتضح من النتائج بان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه و بما يتفق مع الفرضية الرابعة . علما بان Derrat اختبر ضمن هذه الدراسة الدور السببي لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في كل من العجز المالي و عجز الحساب الجاري . بينما الدخل الحقيقي من الخارج ليس له أي دور في تزايد العجز التجاري ، و فضلا عن دور عجز الحساب الجاري ، هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية لها دور كبير في التأثير على عجز الميزانية الفيدرالية مثل أسعار الفائدة ، و تكاليف الأجور ، القاعدة النقدية ، الناتج الحقيقي ، و التضخم .

##### 2-1 دراسة (Bahmani – Oskooee 1989)<sup>3</sup>

تم في هذه الدراسة بناء نموذج بافتراض ان عجز الحساب الجاري يعتمد على القيمة الحاضرة و الماضية لعجز الميزانية الفيدرالية و على الناتج المحلي الفعلي و الناتج الأجنبي (لشركائها الرئيسيين في التجارة الدولية ) و كذلك على القيمة الحاضرة و الماضية لسعر الصرف . و تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية QSL و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة (1973-1985) و أوضحت نتيجة التقدير بان لعجز الميزانية اثر سلبي على الحساب الجاري في المدة القصيرة كما في المدى الطويل ،إلا انه ، و في الوقت نفسه

<sup>1</sup>ممدوح الخطيب الكسواني - العلاقة بين عجز المحاسبة و الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية - المجلد 3-عدد6-2001-ص29.

<sup>2</sup> Ali F. Darrat, " Have Large Budget Deficits Caused Rising Trade Deficits?", Southern Economic Journal, Vol. 54, No; (4), April 1988, pp: 879-887.

<sup>3</sup> Mohsen Bahmani and Oskooee, "Effects of the US Government Budget on its Current Account", Quarterly Review of Economics and Business, Vol. 29(4), Winter 1989, pp:76-91

،ليس عجز الميزانية الفيدرالية فقط يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة ،و إنما في كثير من الحالات يكون للمتغيرات النقدية المحلية و الدولية تأثير معنوي على الحساب الجاري ،و ذلك بما يتفق مع النظرية الاقتصادية ،حيث اناي زيادة في عرض النقود المحلية تعمل على تحيين وضع الحساب الجاري بعد هبوط قيمة العملة المحلية ،و اناي زيادة في الدخل المحلي يكون لها اثر سلبي على الحساب الجاري .

### 3-1 دراسة (1992) Bachman<sup>1</sup>:

في هذه الدراسة اختبر Bachman اربع فرضيات في محاولته للإجابة عن السؤال الآتي :

أ- لماذا يكون عجز الحساب الجاري الأمريكي كبيراً؟، و هذه الفرضيات هي :

ب- إن الزيادة في الإنفاق الاستثماري الناتجة عن تخفيض الضرائب ، تؤدي إلى عجز في الحساب الجاري .

ج- تردي الإنتاجية في الولايات المتحدة مقارنة مع إنتاجية شركائها في التجارة الدولية .

د- إن الولايات المتحدة مكان أمين لهروب رؤوس الأموال من الدول الأخرى .

و قد استخدم Bachman أربعة متغيرات هي :عجز الميزانية الفيدرالية ،الاستثمار المحلي الإجمالي ،الوزن النسبي لإنتاجية الولايات المتحدة نسبة إلى إنتاجية الدول الأخرى ،والفوائد المقدرة عن المخاطر لتمثيل الدور السببي لكل من الفرضيات الأربعة ،و استخدم في التقدير بيانات ربع سنوية للمدة (1974-1988) ،كما استخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لكل من الفرضيات . و أن تتبع سلوك هذا النموذج يوضح لنا القدرة النسبية لكل من الفرضيات في تفسير عجز الحساب الجاري خلال عقد الثمانينات ،و أوضحت النتائج بان عجز الميزانية الفيدرالية يفسر التغير في الحساب الجاري ، أما المتغيرات الثلاثة الأخرى لم يمكنها ان تفسر كيف تتم التغيرات في الحساب الجاري طوال المدة المشمولة بالدراسة .

### 4-1 دراسة (1994) Normandin<sup>2</sup>:

قدم الاقتصادي نورماندين (Normandin) هذه الدراسة عام (1994)، مستهدفا فيها استقصاء وتحليل العلاقة السببية بين عجوزات الميزانية العامة والعجوزات الخارجية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مستخدما نموذج الأجيال المتشابكة الذي يحلل الترابط بين الأجيال المتعاقبة، ويتطلب هذا النموذج الأخذ بنظر الاعتبار توقعات المستهلكين حول مستقبل عجز الميزانية العامة، وأتم Normandin ذلك من خلال بناء نموذج متعدد المتغيرات.

كانت نتائج الاختبار تشير إلى أن المستهلكين الكنديين يتصرفون بالتخطيط للاستهلاك لأفاق طويلة الأجل تمتد إلى 83 سنة. وتحققت صحة هذه النتيجة باستخدام اختبارات جذر الوحدة واختبار تناظر التكامل واختبارات كرانجر للسببية. وعلى الرغم من هذا البعد الزمني في تخطيط الاستهلاك، إلا انه عندما اخذ Normandin استدامة العجز في الميزانية العامة بنظر الاعتبار، حصل على نتائج تشير إلى السلوك الديناميكي لهذا العجز يقود إلى استجابة موجبة

<sup>1</sup> Daniel Devid Bachman, "Why is the US Current Account Deficit So Large? Evidence from Vector Autoregressions", Southern Economic Journal, Vol. 59, No; 2, October 1992, pp:232-240.

<sup>2</sup> Michel Normandin, "Budget Deficit Persistence and the Twin Deficits Hypothesis", University of Montreal, Working paper No; 31, 1994.

إحصائياً في العجز الخارجي، بحيث أن انخفاض العجز في الميزانية العامة بمقدار دولار واحد يؤدي إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري بمقدار (0.12-0.48) دولاراً. لذا كانت فرضية المكافئ الريكاردي مرفوضة إحصائياً على مستوى الاقتصاد الكندي.

أما عن النتائج المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي فإن الأفق الزمنية التخطيط الاستهلاك كانت طويلة المدى أيضاً ولا يمكن تحديدها بوضوح من خلال استقصاء الخصائص المحلية للسلاسل الزمنية للمتغيرات. وعندها، فإن هذه الأفق والسلوك الديناميكي لعجز الميزانية الفيدرالية، تؤدي إلى استجابات غالباً ما تكون غير مقبولة إحصائياً. أي أن العجز المستديم في الميزانية العامة ليس المحدد الرئيس للعلاقة بين العجزين محل الدراسة. واعتماداً على هذه النتائج، توصل Normandin إلى أن فرضية المكافئ الريكاردي تبدو وكأنها تتلاءم مع الاقتصاد الأمريكي.

### 5-1 دراسة (1994) McNelis – Siddiqui<sup>1</sup>

قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بتحديد آثار التحرر المالي على العجزات المزدوجة ما بين الميزانية العامة والحساب الجاري. وذلك من خلال تحليل سلوك إجمالي الدين الحكومي، والدين الخارجي، والعجز المالي، فضلاً عن تحليل سلوك عجز الحساب الجاري. فاستخدما قياساً اختبارديكي فولر واختبار (Phillips - Perron) في تحديد درجة التباطؤ الاستقرارية بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1: 1975 – 4: 1990) كما استخدموا اختبار (Johansen - Juselius test) لتحديد درجة تناظر التكامل فيما بين إجمالي الدين الحكومي، والدين الخارجي، والعجز المالي للحكومة. وتم استكمال الاختبارات لتحليل العلاقات السببية باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) متعدد المتغيرات ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

إن هذه الدراسة لم تجد دليلاً على وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في نيوزلندا في الأجل الطويل، وذلك نظراً لعدم تناظر تكامل بيانات هذين المتغيرين. إلا أنها تحققت من وجود علاقة تكامل واضحة بين كل من الدين الخارجي وإجمالي الدين الحكومي مع العجزات المالية، وهذا مما يؤكد وجود الترابط القوي بين العجز المالي ومتغيرات الدين الذي بدأ يبرز أكثر فأكثر خلال فترة التحرر المالي.

### 6-1 دراسة (1999) Kaufman, Scharler and winchler<sup>2</sup>

قام الباحثون في هذه الدراسة، بتحليل أسباب عجز الحساب الجاري في النمسا للمدة (1979-1997) واستندوا في تحليلهم على نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الذي قدر بطريقة الإمكان الأعظم وتضمن النموذج ثمانية متغيرات هي: عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية العامة، الإنفاق الحكومي، شروط التبادل التجاري، معدل الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل، إنتاجية العمل، الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج الصناعي الألماني. واستخدم المتغير الأخير كبديل عن الدخل الأجنبي، فتم اختيار الإنتاج الصناعي الألماني دون غيره، وذلك لأن ألمانيا تمثل الشريك الرئيس في التجارة مع النمسا.

<sup>1</sup> Paul D. McNelis and Anjum Siddiqui, "Debt and Deficit Dynamics in Newzealand: Did Financial Liberalization Matter?", International Economic Journal, Vol. (8), No; 3, Autumn 1994, pp:71-87.

<sup>2</sup> Sylvia Kaufman, J. Scharler and G. Winchler, "The Austrian current Account Deficit: Driven by twin deficits or by intertemporal expenditure allocation?", University of Vienna, Department of Economics, working Paper No; 9903, 1999.



ولم تتوصل هذه الدراسة إلى دليل قوي عن صحة فرضية العجز المزدوج في الاقتصاد النمساوي، إذ وجدت بان عجز الميزانية العامة له أثر على الحساب الجاري لا يتجاوز في قدرته على تفسير التغيرات سوى 14%، سيما وان سعر الفائدة الذي يعد المتغير الرئيس في نموذج موندل - فليمنك، لم يكن له دور يستحق الذكر في تغيرات الحساب الجاري. أما الإنفاق الحكومي فكانت له القدرة على تفسير 5% فقط من التغيرات في الحساب الجاري. بينما كان لإنتاجية العمل وشروط التبادل التجاري تأثير واضح على الحساب الجاري يصل إلى 65% وهذا مما أعطى دليلا قويا (حسب رأي الباحثين في هذه الدراسة) عن صحة فرضية المكافئ الريكاردى.

#### 7-1 دراسة<sup>1</sup> Fountas – Tsoukis (2000):

استهدفت هذه الدراسة، الاختبار الكمي لحركة رأس المال الدولية في مجموعة تضم سبعة من البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وناقشت التفاعلات بين ثلاثة متغيرات هي كل من الحساب الجاري والميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي، وذلك للتوصل إلى معرفة كافية عن درجة فاعلية التمويل الخارجي .

تم اختبار فرضية العجز المزدوج وفرضية المكافئ الريكاردى، فضلا عن اختبار درجة الانفتاح لحركة رؤوس الأموال الدولية. وكانت نتائج الاختبار في هذه الدراسة متباينة باختلاف البلدان التي شملتها العينة وهي استراليا وكندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. فتبين بان عددا من الاقتصادات كانت مفتوحة بشكل كبير في كل من كندا و ألمانيا وهولندا، بينما في المملكة المتحدة كانت الدلائل تشير إلى تكامل الأسواق المالية فيها. وتم قبول فرضية العجز المزدوج في حالة ألمانيا والمملكة المتحدة فقط خلال الأجل القصير. أما في كندا، فكانت النتائج تشير إلى المعنوية الإحصائية للفرضية المعاكسة لفرضية العجز المزدوج في الأجل القصير. إلا أن طبيعة العلاقة بين الميزان المالي و ميزان الحساب الجاري في هولندا كانت تمثل لغزا لعدم وجود دليلا قاطعا عن اتجاه العلاقة السببية فيها.

#### 8-1 دراسة<sup>2</sup> Hatemi – Shukur (2001):

و هي من الدراسات التي سعت إلى استقصاء اتجاه العلاقة السببية بين عجوزات الميزانية الفيدرالية و العجوزات التجارية في الاقتصاد الأمريكي. وكما يقول الباحثان بانها تكتسب أهميتها من كيفية صنع السياسة الممكنة لعلاج العجز المزدوج، والتي تعد كشرط للنمو الاقتصادي .

استخدم الباحثان البيانات الربع سنوية للمدة (1: 1975 – 4: 1998) اعتمادا على الإحصائيات المالية الدولية (IFS) الصادرة من صندوق النقد الدولي، و لاختبار استقرار البيانات تم استخدام طريقة بيرون لجذر الوحدة، فلوحظ بان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و بعد إجراء اختبار F متعدد المتغيرات ل (Roa) و اختبار ( Bootstrap test ) و تطبيقهما لنموذج متجه الانحدار الذاتي (2)VAR و لكامل المدة المشار إليها سابقا، كانت نتائج الدراسة تشير إلى عدم وجود اتجاهات سببية بين المتغيرين . إلا انه عندما تم تجزئة المدة الزمنية إلى مدتين

<sup>1</sup> Stilianos Fountas and Christopher Tsoukis, "Twin deficits, Real Interest Rates and International Capital Mobility", National University of Ireland, Department of Economics, Working paper No; 49, September 2000 .

<sup>2</sup> Abdunasser Hatemi and Ghazi Shukur (2001), "Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the U. S.", <http://intrestat.stat.vt.edu/>.

فرعيتين ، أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية موجبة تنجده من عجز الميزانية إلى عجز الحساب الجاري خلال المدة الفرعية الأولى (1: 1975 – 4: 1989) بينما العكس هو الصحيح في المدة الفرعية الثانية ، أي انه خلال المدة (1: 1990 – 4: 1998) كانت النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية تنجده من عجز الحساب الجاري إلى العجز في الميزانية الفيدرالية. و بذلك كان مضمون السياسة الاقتصادية لهذه النتيجة هو ان تقليل عجوزات الحساب الجاري سيفضي إلى تقليل عجوزات الميزانية العامة في الاقتصاد الأمريكي ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال جذب التدفقات الرأسمالية ، فضلاً عن إمكانية انجازه من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري .

## 2 دراسات باللغة العربية:

### 1-2 دراسة ممدوح الخطيب الكسواني عام 2001<sup>1</sup>:

استهدف ممدوح الخطيب الكسواني في دراسته ظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد النفطي في المملكة العربية السعودية . و تحليل العلاقة السببية بين عجوزات الميزانية العامة والعجوزات التجارية في اقتصاد نفطي مفتوح ، فاخذ حالة الاقتصاد السعودي مستخدماً بيانات سنوية لمدة (1970-1999) .

في محاولته اختبار فرضية المكافئ الريكاردى و فرضية العجز المزدوج ، استخدم أساليب قياسية حديثة في تحليل علاقات السلاسل الزمنية ، تمثلت باختبار استقرارية البيانات باستخدام طريقة ديكي فولر الموسعة (ADF) ، و اختبار التناظر التكاملي (Cointegration) للمتغيرات باستخدام طريقة انجل كرانجر (Engle Granger) ذات الرحلتين لنموذج تصحيح الخطأ ، ثم اختبار جوهنسن (Johansen test) متعدد المتغيرات لنموذج تناظر تكامل ، و أخيراً اختبار كرانجر لتحديد اتجاه السببية (Granger Causality test).

وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تشير الى عدم صحة فرضية المكافئ الريكاردى و فرضية العجز المزدوج، وان كانت نتائج اختبار السببية تدل على وجود علاقة موجبة بين العجز التجاري ، الا انها باتجاه معاكس لفرضية العجز المزدوج ، أي ان العجز التجاري هو الذي يسبب العجز في الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية . وذلك بسبب خصوصية الاقتصاد النفطي ، حيث ان المصدر الرئيس للدخل هو الإيرادات من الصادرات النفطية ، وهذه الإيرادات تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية و من صادرات السلع و الخدمات، وبالتالي يكون لها دور مهم و فعال في كل من الميزان التجاري و الميزانية العامة .

وبناء على ذلك ، يرى ممدوح الكسواني بأنه اذا كانت الحكومة ترغب في معالجة كلا العجزين فيجب عليها ان تبدأ بتقليص العجز التجاري، الا ان ذلك يعتمد بشكل بارز على أسعار النفط فلا بد ان تعمل الحكومة على تنويع مصادر الدخل القومي ، لتقليل أهمية الإيرادات النفطية كنسبة من الدخل و الإيرادات الحكومية و الصادرات . فضلاً عن ذلك ، فانه يرى بان اجراء مثل هذه التحولات الهيكلية في الاقتصاد السعودي ربما يعكس اتجاه العلاقة السببية بين هذه العجوزات ، ويصبح المدخل الكينزي أكثر قبولا .

<sup>1</sup> ممدوح الخطيب الكسواني ، العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية و الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودى، جامعة الملك سعود، المجلد الثالث ، العدد 6، 2001.

## 2-2 دراسة حلمي إبراهيم منشد عام 2004<sup>1</sup>:

قدم حلمي إبراهيم منشد دراسة بشأن تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر و تونس و المغرب للمدة 1975-2000 ، الهدف من خلال دراسة هذه الظاهرة في الدول العربية و الوصول الى أهميتها في التخطيط الاقتصادي و دراسة و تحليل اتجاهات السياسة المالية في دول معينة من خلال الإيرادات و النفقات و تحليل مسار العجز المالي و أثر الدين الخارجي في الحساب الجاري فضلا على تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجزين في دول معينة ، و قد توصل الباحث من خلال دراسته ان للعجز المالي دورا أساسيا في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية رغم المساعدات التي حصلت عليها دول العينة كما تصل الى عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين في مصر و تونس مؤكدا تحقق فرضية المكافئ الريكاردى في حين أظهرت العلاقة السببية اتجاها ثنائيا في المغرب ، هذا وكان الباحث قد اعتمد في تحديد اتجاه العلاقة السببية على اختبار كرانجر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و من ثم تحديد مدى معنوية ( F المحتسبة ) لقبول اتجاه العلاقة السببية او رفضه .

## 2-3 دراسة حيدر حسين احمد محمد آل طعمة عام 2011<sup>2</sup>:

قدم حيدر حسين احمد دراسة لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري هدف من خلالها الى ان مدى مساهمة العجز المالي في تفاقم عجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية و جنوب افريقيا و اليونان للسنوات (1971-2010) و (1970-2009) و (1976-2007) على التوالي وقد استخدم الباحث أسلوب جوهانسن - جسيوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين ، وقد توصل وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب الجاري الى عجز الموازنة في السعودية و جنوب افريقيا اما في اليونان فلم تفسح نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود أي علاقة بين العجزين خلال مدة الدراسة وهو ما يتفق مع المنهج الريكاردى وأخيرا توصلت الدراسة الى ان النقاش حول العلاقة الرابطة بين العجزين مسألة تجريبية تختلف النتائج فيها باختلاف الهيكل الاقتصادي لبلدان والمدة الزمنية المستخدمة والأساليب القياسية المعتمدة وبالتالي لا يمكن اعمام نتائج قبول او رفض ظاهرة العجز المزدوج على مستوى بلدان العالم كافة.

## 3-4 دراسة محمد عيسى شحاتين و خالد المجالي وسعود موسى الطيب و محمد الطروانة عام 2011<sup>3</sup>:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز الميزان التجاري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2010، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، عوضا عن نموذج التكامل المشترك لعدم توفر الشرط الضروري و هو استقرار البيانات عند نفس المستوى، كما و تم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية (Granger causality) واختبار تحليل مكونات التباين ( Variance decomposition ) وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (Impuls response)، و أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الموازنة.

<sup>1</sup> حلمي إبراهيم منشد ، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر تونس و المغرب للمدة 1975-2000، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، 2004.

<sup>2</sup> حيدر حسين أحمد محمد آل طعمة ، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية و عجز الحساب الجاري ، دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، العراق ، 2011.

<sup>3</sup> محمد عيسى شحاتين ، و آخرون ، العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري ، حالة الأردن للفترة 1980-2010 ، 2011.

وخلصت الدراسة الى انه يمكن تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال سياسات اقتصادية تركز الميزان التجاري، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة ان يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف الى تطوير وتنوع القاعدة نظرا لاعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد بشكل كبير.

## 5-2 دراسة غيداء جعفر مهدي الزبيدي عام 2013<sup>1</sup>:

قدمت غيداء جعفر مهدي الزبيدي دراسة بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين الموازنة و عجز الحساب الجاري هدفت من خلالها الى بيان مدى مساهمة العجز الحكومي في تفاقم عجز الحساب الجاري في كل من العراق و الامارات و الأردن للمدة (1990-2010) و قد استخدمت الباحثة أسلوب جوهانسن - جسليوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مجتريك بين العجزين ، و قد توصلت الى وجود علاقة دالية بين العجزين يتحدد اتجاهها على وفق طبيعية اقتصاد الدولة فقد أوضحت نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب الجاري الى عجز الموازنة في الاقتصادات الربعية (العراق و الامارات ) في حين اظهرت نتائج تقدير النموذج ذاته وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري في الاقتصادات غير الربعية (الأردن).

<sup>1</sup> غيداء جعفر مهدي الزبيدي ، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع إشارة خاصة الى العراق ، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2013،

# الجانب التطبيقي

## تمهيد :

بعد التطرق الى الجانب النظري من خلال القاء نظرة حول الأسس النظرية للعجز في الموازنة والعجز في الحساب الجاري و العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، سنحاول من خلال هذا الجانب معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين العجزين وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

ومن اجل الكشف عن هذه العلاقة سنقوم بإجراء اختبارات قياسية وهذا باستخدام أساليب تقنية لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات، كدراسة استقرارية السلاسل الزمنية و استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة الى تطبيق نموذج تصحيح الخطأ.

لكن قبل ذلك يجب معرفة خطوات انجاز هذه الدراسة بدءا بالمتغيرات، كذلك النموذج المستخدم بغية الالمام بجوانبه المنهجية النظرية إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تفسيرها، تحليلها، و مقارنتها بالفرضيات .

## الطريقة والأدوات المستخدمة.

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات سنتطرق في هذا المبحث الى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

### I. الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية على العينة المأخوذة عنه، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس و تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

#### حدود الدراسة :

خدنا الجزائر كعينة لدراستنا، تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر بيانات محل الدراسة لكل سنوات ففترة الدراسة، والتي كانت من سنة 2000-2019.

في ظل الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات الى غاية التسعينات دفعتها الى إصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريرها من القيود التي كانت مفروض في ظل الاقتصاد المخطط، و عموما تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و النامية بارتباط أسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات بالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في أسعار البترول في سنة 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر، إلا أن السوق النفطية تحسنت فيما بعد، لينعكس ذلك إيجابا على مداخل الجزائر من المحروقات والتي تعتبر مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة وعلى السياسة التنموية آنذاك إذ عمدت الجزائر إلى زيادة حجم الإنفاق العام بوضع مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و العديد من الخطط التنموية خلال الفترة 2005-2009.

و مع منتصف سنة 2014، عرفت أسعار النفط انخفاض حاد مما أدى الى عجز كبير في رصيد الميزان التجاري في سنة 2015، ووصل متوسط سعر خام برنت إلى 96,29 دولار للبرميل، بعد أن كان 109.441 سنة 2013 ووصل سعر البترول الجزائري في شهر ديسمبر 2014 الى 46.56 دولار للبرميل ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية أثرت على العرض و الطلب كتباطؤ الطلب في الدول الأوروبية و الدول الناشئة و عوامل جيو سياسية أخرى.

كما يظهر أن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري مرتبط بأداء الصادرات وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بفعل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية كما تمتاز عجز الموازنة في الجزائر بأنها شديدة الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب ارتباط إيراداتها بالجباية البترولية.

## II. الأدوات المستخدمة في الدراسة

### 1-2 السلاسل الزمنية time series:

#### 1-1-2 تعريف السلسلة الزمنية :

هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية و هي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن ، كل قيمة (حد)  $(Y_t)$  من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحا تقسيمها الى أربع مجموعات :

- لعوامل التي يؤدي تفاعلها الى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي الى تكوين التقلبات الدورية.
- لعوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

#### 2-1-2 أنواع السلاسل الزمنية وخصائصها:

##### 1-2-1-2 السلاسل الزمنية المستقرة :

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية ، والتي يكون توسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن<sup>1</sup>.

#### خصائص السلسلة الزمنية المستقرة (الساكنة) :

تعتبر سلسلة زمنية ما ساكنة اذا توفرت على الخصائص التالية :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(Y_t) = u$
- ثبات التباين عبر الزمن  $var(Y_t) = (Y_t - \mu)^2 = \delta^2$
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

#### 2-2-1-2 السلسلة الزمنية غير المستقرة :

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع، TS (Trend Stationary) في هذا النوع من السلاسل الزمنية ، .  
فان أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoire .

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais(2011), "Econométrie, Manuel et exercices corrigés", 8eEdition, France, P107.



• سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Difference Stationary) DS يعتبر هذا النوع من السلاسل أكثر انتشاراً مقارنة بالنوع الأول (TS) حيث يكون أثر الصدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية وتستهمل عادة طريقة الفروق Filtre au différence من أجل ارجاعها مستقرة .

أ- المسار TS (Trend Statiobary) :

وهو يمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه المحدد تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي :

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$f_t$  هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن .

$\varepsilon_t$  هو الخطأ عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر Un Processus Stochastique Stationnaire و هو يمثل الخطأ أو الضجيج الأبيض le bruit blanc .

المسار TS هو مسار غير مستقر ولا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم  $E(y_t)$  مرتبط بالزمن  $t$  .<sup>1</sup>

ب- المسار DS (Differency Stationary)

تسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وعلى عكس المسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحددة، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار  $Y_t$  عند لحظة  $t$  يبدأ عند توقف مسار  $Y_{t-1}$  و يتبع اتجاه الصدمة  $\varepsilon_t$  ، حيث تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المسار تقبل ، و بعبارة اخرى ان اي صدمة عابرة في لحظه ما لها أثر دائم على مستوى المسار لا يعود الى حالته الأولى بسبب الصدمة<sup>2</sup> .

### 2-3 الاختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية .

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية ، و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما اذا كان من النوع DS أو TS ، و تعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، تقوم بهذه العملية

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, " Econométrie Op.cit., P243.

<sup>2</sup> Régis Bourbonnais, Op.cit., P276.

من أجل تفادي الانحدار الزائف و النتائج المضللة، و يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة و يعد هذا أحد الشروط الضرورية للقيام باختبار التكامل المشترك و إلا فلن تكون هناك علاقة بين متغيرات في المدى الطويل .

### 1-3-1-2 الاختبار الجذر الأحادي The Unit Root Test of Stationary

#### • اختبار ديكي – فولر $<DF>^1$ Dickey fuller

قدم هذا الاختبار من طرف ديكي و فولر (1979)، و يبحث اختبار DF في التحقق من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى

$<AR - first - order autoregressive mode>$  ويرتكز هذا الاختبار على فرضيتين و ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما :

$$H_0 : \rho = 1$$

$$H_1 : \rho \neq 1$$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي و بالتالي هي غير مستقرة ، و إذا تحققت الفرضية البديلة معناه وجود الجذر الأحادي و بالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة تقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج، و منه يمكن كتابة نموذج الانحدار الذاتي :

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث  $\Delta$  تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، و حسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاث صيغ أي ثلاث نماذج :

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{النموذج الأول} :$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{النموذج الثاني} :$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{النموذج الثالث} :$$

بحيث :

C: تمثل الثابت

<sup>1</sup> William Greene, Econométrie ,»Edition Pearson, 7eEdition, 2011, France 6Edition francophone dirigée par: Didier Schlather, Theophile Azomahou, Phu Nguyen Van, Wladimir Raymond Op.cit. P951.

$b_t$ : تمثل الاتجاه الزمني

$\epsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي

$Y_t$ : متغير عند الزمن (t)

$Y_{t-1}$ : متغير عند الزمن (t-1)

• في النموذج الاول صيغة السير العشوائي هي بسيطة (simple Random Walk) لا يوجد بها اتجاه زمني و لا حد ثابت (Processus sans Trend et sans constante)

• في النموذج الثاني صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني ومع حد ثابت (Processus sans Trend avec constante)

• في النموذج الثالث صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني وحد ثابت (Processus sans Trend et avec constante)

ويتبع اختبار DF الخطوات التالية :

يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث ثم الثاني ثم الاول، و يتم المقارنة القيم  $\hat{\rho}$  المقدره مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل <Dickey et Fuller> و يوجد بها ما يسمى بالقيم الحرجة "Critical values" عند حجم عينة معين n (1%, 5%, 10%) و عند استخدام برامج متخصصة مثل "Eviews" فإنها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.

فاذا كانت قيمة  $\hat{\rho}$  المقدره أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) و يعني هذا وجود جذر أحادي و بالتالي السلسلة غير مستقرة .

فاذا كانت قيمة  $\hat{\rho}$  المقدره أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) و يعني ها عدم وجود جذر أحادي و بالتالي السلسلة مستقرة .

و بالرغم من أن اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي ، الا انه يتصف ببعض النقائص منها :

- أنه لا يصبح ملائماً اذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي  $\epsilon_t$  أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدره قد تكون مستقرة.
- لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع على عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية.

• اختبار ديكي فولر الموسع  $ADF^1$  Augmented Dickey Fuller

طور العالم ديكي فولر عام 1981<sup>2</sup> اختباراً لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه Test Augmented Dickey Fuller ADF و الذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولاً تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع.

ويعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع  $ADF^2$  اختباراً لوجود الجذر الاحادي ، ويعتمد على نفس عناصر اختبار (DF) و لكنه يقوم بتحويل نموج من نوع  $AR(1)$  الى نموج من نوع  $AR(p)$  للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي و بهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية ، ان كانت من مسار DS و TS ، و هو كذلك يعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO) :

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \epsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ نموج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \epsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ نموج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + B_t + \epsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ نموج}$$

حيث :  $\phi = (1 - \rho)$

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير K و تحدد باستعمال معيار shwartz 1978 ومعيار Akaike 1974 .

ان اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF ، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ،  $\Delta Y_{t-j+1}$  حيث  $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$  ،  $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$  و يتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي<sup>3</sup>.

• اختبار فيلب بيرون : Philips Perron (pp)

فليب بيرون 1988 يفترض طريقة غير معلمية Non paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة.

يتمثل اختبار (pp) في اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي حيث :

$$H_0 : \phi = 0 \text{ الفرضية العدمية}$$

$$H_1 : \phi < 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

<sup>1</sup> William Greene, Econométrie, Op.cit. P960.

<sup>2</sup> Régis Bourbonnais, " Econométrie, Op.cit., P283.

<sup>3</sup> William Greene, Econométrie Op.cit. P963.

في ثلاث نماذج وهي بالترتيب التالي :

$$\Delta Y_t = \phi_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج (1) : } \dots\dots\dots$$

$$\Delta Y_t = \phi_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{نموذج (2) : } \dots\dots\dots$$

$$\Delta Y_t = \phi_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{نموذج (3) : } \dots\dots\dots$$

احصائية فليب بيرون هي احصائية ستيودنت المصححة لوجود ارتباط ذاتي مع الأخذ في الاعتبار تقدير التباين في المدى الطويل للبواقي  $\varepsilon_t$  و يتميز اختبار pp باعطاء نتائج جيدة و قوية أحسن من نتائج ADF<sup>1</sup>.

## 2-2 التكامل المتزامن :

### 1-2-2 تعريف :

يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين  $(x_t, y_t)$  أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

و يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الرباط الى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة<sup>2</sup>.

و تقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه اذا كان لدينا متغيرين  $x_t, y_t$  متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى ، فنقول أن  $x_t, y_t$  متكاملان تزامنيا اذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل

$$X_t = A + BY_t + Z_t$$

حيث أن :

A, B أعداد حقيقية

$Z_t$  متغير مستقر بمتوسط معدو (تشويش أبيض)

فاذا كانت المعادلة  $X_t = A + BY_t + Z_t$  تمثل علاقة توازن اقتصادي فان  $(Z_t)$  يسح بقياس الفرق بين المتغير  $x$  و قيمة التوازن في اللحظة  $(t)$  ، أما اذا كانت  $(Z_t)$  لا تشكل تشويش أبيض فان المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

و عموما فان مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا احصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

<sup>1</sup> عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء ص 35.

<sup>2</sup> William Greene, "Econométrie Op.cit970.

## 2-2-2 شروط التكامل المتزامن :

تكون السلسلتان الزمنيتان ( $x_t$ ) و ( $y_t$ ) متكاملتان زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان :

I. أن تكون السلسلتين متكاملتان في نفس الدرجة.

II. أن تكون سلسلة البواقي ( $\varepsilon_t$ ) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت ( $x_t$ ) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة ( $d$ ) أي أن :  $x_t \rightarrow I(d)$

وإذا كانت ( $y_t$ ) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة ( $b$ ) أي أن :  $y_t \rightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي :

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d - b)$$

$$Y_t \rightarrow I(b)$$

حيث :  $d \geq b \geq 0$

فإذا وجدت سلسلتين ومن الدرجة  $I(1)$  على شكل :  $Y_t = a + bX_t + \varepsilon_t$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة :

$$\varepsilon_t = Y_t - a - bX_t$$

و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$  عندها نقول أنه يوجد تكامل

مشترك بين  $X_t$  و  $Y_t$  .

ونتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي  $\varepsilon_t$  باستخدام اختبار

الاستقرارية مثل  $PP, ADF, DF^1$  .

إذا كان هناك متغير ما ( $y_t$ ) مستقراً في صورته قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال عنه أنه متكامل من الرتبة

صفر أي :  $Y_t \rightarrow I(0)$ ، وإذا كان هذا المتغير غير مستمر في صورته الأصلية و أصبح مستقراً بعد الحصول على

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى أي أن :  $Y_t \rightarrow I(1)$

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais(2011), " Econométrie Op.cit., P273.

و بوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما ( $Y_t$ ) مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي

$d$  يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة ( $d$ ) أي أن:  $Y_t \rightarrow I(d)$

## 2-2-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر 1987 Enger and Granger

هي طريقة للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وتقدير العلاقة.

### • اختبار درجة تكامل المتغيرات:

الشرط المهم للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين ، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة أحد الاختبارات مثلا اختبار ADF أو DF.

إذا اعتبرت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة ، إذا لا يوجد خطر التكامل المشترك و بالتالي الإجراء يتوقف عند هذه المرحلة الأولى.

### • تقدير العلاقة في المدى الطويل: إذا كان لدينا :

$$X_t \rightarrow I(1)$$

$$Y_t \rightarrow I(1)$$

نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى :

$$Y_t = ax_t + b + \varepsilon_t$$

حتى لا يكون هناك تكامل مشترك ينبغي أن البواقي من الانحدار مستقرة :

$$\varepsilon_t = Y_t - ax_t - b \rightarrow I(1)$$

## 2-2-2-2 استقرارية البواقي يتم اختبارها باستعمال اختبار ديكي فولر (المبسط أو المطور)

نلاحظ أن العلاقة تركز على البواقي المقدر و ليس على البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك ، لذا لا يمكننا أن نشر إلى جداول ديكي فولر لمراقبة اختبار الاستقرارية ، يجب ملاحظة جداول ماك كينون .

إذا كانت البواقي مستقرة نستطيع إذا تقدير نموذج يدعى بنموذج تصحيح الخطأ MCE

## - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius<sup>1</sup>

<sup>1</sup> William Greene, Econométrie Op.cit. P969.

يعتمد اختبار جوهانسن 1988 الى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة . و يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Granger Engle ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة

و يقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك .

### 3-2 اختبار التكامل المتزامن و نموذج الانحدار الذاتي VAR :

#### أولا :اختبارات التكامل المتزامن

#### 1-3-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر 1987 Engle and Granger

هي طريقة للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، وتقدير العلاقة.

#### المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط المهم للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ، إذا كان السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين ، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة أحد الاختبارات مثلا اختبار ADF أو DF

إذا اعتبرت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة ، اذا لا يوجد خطر التكامل المشترك ، و بالتالي الإجراء يتوقف عند هذه المرحلة الأولى .

#### المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

إذا كان لدينا :  $X_t \rightarrow I(1)$

$Y_t \rightarrow I(1)$

نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t = aX_t + b + \varepsilon_t$$

حتى لا يكون هناك تكامل مشترك ينبغي أن تكون البواقي  $\varepsilon_t$  من الانحدار مستقرة:

$$\varepsilon_t = Y_t - aX_t - b \rightarrow I(1)$$

استقرارية البواقي يتم اختبارها باستعمال اختبار Dickey Fuller (المبسط أو المطور )

نلاحظ أن العلاقة تركز على البواقي المقدر و ليس على البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك ، لذا لا يمكننا أن نشير الى جداول ديكي فولر لمراقبة اختبار الاستقرارية ، يجب ملاحظة جداول ماك كينون.



## 2-3-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius:

يعتمد اختبار جوهانسن 1988 على حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة. و يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Granger Engel ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة .

و يقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك المسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك.

## 2-3-3 اختبارات السببية<sup>1</sup>

### • سببية غرانجر :

جرانجر Granger (1969) قام باقتراح مفهومي السببية و الخارجية: المتغيرة  $Y_{2t}$  هي سبب المتغيرة  $Y_{1t}$  ، إذا تحسنت القيمة التنبؤية  $Y_{1t}$  عند دمج المعلومة المتعلقة ب  $Y_{2t}$  في التحليل .  
حيث إذا تم قبول الفرضية ( $H_0$ )

$$H_0 : a^2_1 = a^2_2 = \dots a^2_p = 0$$

هذا يعني أن  $(y_{2t})$  لا تسبب  $(y_{1t})$

إذا تم قبول الفرضية ( $H_0$ )

$$H_0 : a^2_1 = a^2_2 = \dots a^2_p = 0$$

فإن هذا لا يعني أن  $(y_{1t})$  لا تسبب  $(y_{2t})$

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي :  $(y_{1t})$  تسبب  $(y_{2t})$  و  $(y_{2t})$  تسبب  $(y_{1t})$  فتكون لدينا حلقة رجعية.

### • سببية سيمس Sims:

قدم سيمس الاختبار في سنة 1980 بمواصفات مختلفة قليلا ، حيث ينص على أن القيم المستقبلية ل :  $y_{1t}$  يمكن أن تفسر القيم الحاضرة ل  $y_{2t}$  ، أي أن  $y_{2t}$  هي سبب.

إذا تم قبول ( $H_0$ ) حيث :

$$H_0 = b^1_1 = b^1_2 = \dots b^1_p = 0$$

فإن :  $y_{1t}$  لا تسبب في  $y_{2t}$

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais(2011), " Econométrie Op.cit., P290.

إذا تم قبول الفرضية ( $H_0$ ) حيث :

$$H_0 = b^1_1 = b^1_2 = \dots b^2_p = 0$$

فإن :  $y_{2t}$  لا تسبب في  $y_{1t}$

### 4-3-2 تقدير نموذج VAR :

يمكن اعتبار نموذج VAR على أنه تعميمات للنموذج الأساسي المحدد من أجل  $P$  بالنسبة للبعد  $K$  لأشعة السلاسل الزمنية نجد الشعاع  $Y_{1t} = (Y_{1t}, \dots, Y_{kt})$ ,  $t = (1, \dots, T)$  و بالتالي سيكون نموذج VAR كما يلي :

$$Y_t = a_1 Y_{t-1} + \dots + a_p Y_{t-p} + \epsilon_t$$

كما يمكن كتابة هذا النموذج كما يلي :  $Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i Y_{t-i} + \epsilon_t$

حيث أن :

$Y_t = [x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}]$  هو شعاع المتغيرات الداخلية (يجب أن يكون المتغيرات مستقلة).

$\epsilon_t = [\epsilon_t^{x1}, \epsilon_t^{x2}, \epsilon_t^{x3}]$  هو متجه البواقي غير المرتبطة ذاتيا.

$p$ : عدد فترات الابطاء أو التأخرات في النموذج التي يمكن تحديدها باس تخدم معيار Shwartz ou (SIC) Akaike (AIC) .

### III. متغيرات الدراسة

تم اختبار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة ، تشمل الدراسات على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي فترة 2000-2019 .

**متغير رصيد عجز الموازنة (Bp):** تعبر عن الفرق بين النفقات و الإيرادات العامة بالمليار دولار أمريكي.

**متغير رصيد الميزان التجاري (Bt):** يشكل الفرق بين الصادرات و الواردات المعبر عنها بالمليار دولار أمريكي مصدرها بنك الجزائر .

**متغير سعر الصرف الحقيقي (Er) :** هو سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

**سعر البرميل (النفط) PIT**

**الاستثمار الأجنبي مباشر INV**

الجدول رقم (1-3) : يمثل تطور رصيد الموازنة ،رصيد الميزان التجاري ،سعر الصرف ،سعر البرميل و الاستثمار الأجنبي المباشر.(الوحدة الدولار).

السنة	رصيد الموازنة بالمليار دولار	رصيد الميزان التجاري المليار دولار	سعر الصرف دج/1 دولار	سعر البرميل بالدولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار
2000	6.21	12.858	75.32	28.50	0.280100000
2001	0.96	9.192	77.27	24.84	1.113105541
2002	-0.64	6.816	79.69	25.24	1.064960000
2003	1.46	11.078	77.37	29.03	0.637880000
2004	3.21	13.775	72.07	38.66	0.881850000
2005	9.48	25.644	73.36	54.64	1.156000000
2006	-1.02	33.157	72.65	65.70	1.841000000
2007	-5.42	32.532	69.37	74.80	1.686736540
2008	2.61	39.819	64.57	99.90	2.638607034
2009	-26.08	5.900	72.65	62.20	2.746930734
2010	-27.80	16.580	74.40	80.20	2.300369124
2011	-38.07	26.242	72.85	112.90	2.571237025
2012	-22.45	21.490	77.55	111.0	1.500402453
2013	-12.56	9.946	79.38	109.50	1.691886708
2014	-20.17	4.306	80.56	100.20	1.502206171
2015	-35.18	-10.332	100.46	53.10	-0.5377929209
2016	-29.56	-17.030	109.47	45.00	1.638263954
2017	-10.78	-11.08	110.96	54.10	1.200965280
2018	-21.05	-4.53	116.62	55.00	1.506316886
2019	-19.85	-6.11	129.48	64.49	1.40017859

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني - للإحصاء - المديرية العامة للجمارك - منظمة الدول العربية  
المصدرة للنفط - [data.albankaldowli.org](http://data.albankaldowli.org)

## I. النتائج و المناقشة

### 1-4 اختبار فليب بيرون PP:

عند المستوى :

الجدول رقم (1-4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لفليب بيرون عند المستوى:

القيم الجدولية			القيم المحسوبة	الاحتمال	المتغير
10%	5%	% 1			
-2.655194	-3.029970	-3.831511	-1.855624	0.3444	Bp
-2.655194	-3.029970	-3.831511	-1.296615	0.6088	Bt
-2.655194	-3.029970	-3.831511	1.905724	0.9995	Er
-2.655194	-3.029970	-3.831511	-1.732249	0.4002	Pit
-2.655194	-3.029970	-3.831511	-2.861597	0.0687	inv

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

يتضح من الجدول أعلاه ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الحالة المراد دراستها أي (رصيد الموازنة، رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف، سعر البرميل) غير مستقرة عند المستويات 1%، 5%، 10% لان القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة. اما بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغيرات الاستثمار الأجنبي فهي غير مستقرة عند مستوى معنوية 1%، 5% ومستقرة عند مستوى المعنوية 10% لان القيم المحسوبة اصغر من القيم الحرجة و وفقا للاختبارات المستعملة في الاقتصاد القياسي يتوجب اجراء نفس الاختبار بالنسبة للتفاضلات الأولى كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-4) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لفليب بيرون عند التفاضلات الأولى

القيم الجدولية			القيم المحسوبة	الاحتمال	المتغير
10%	5%	% 1			
-2.660551	-3.040391	-3.857386	-5.373257	0.0005	Bp
-2.660551	-3.040391	-3.857386	-4.313989	0.0040	Bt
-2.660551	-3.040391	-3.857386	-2.688416	0.0952	Er

-2.660551	-3.040391	-3.857386	-3.781966	0.0117	Pit
-2.660551	-3.040391	-3.857386	-6.727077	0.0000	inv

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

يتضح من الجدول أعلاه ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الحالة المراد دراستها أي (رصيد الموازنة، رصيد الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي) مستقرة عند المستويات المعنوية 1%، 5%، 10% اما بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغيرات سعر الصرف فهي مستقرة عند مستوى معنوية 10% وبالنسبة لمتغيرات السلسلة الزمنية الخاصة بسعر البرميل فهي مستقرة عند مستوى معنوية 5% و10% لان القيم الحرجة اصغر من الجدولية و وفقاً للاختبارات المستعملة في الاقتصاد القياسي يتوجب اجراء نفس الاختبار بالنسبة للتفاضلات الثانية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقاً لـ (3-4) بيرون عند التفاضلات الثانية

القيم الجدولية			القيم المحسوبة	الاحتمال	المتغير
10%	5%	1%			
-2.666593	-3.052169	-3.886751	-17.76791	0.0000	Bp
-2.666593	-3.052169	-3.886751	-16.24933	0.0000	Bt
-2.666593	-3.052169	-3.886751	-8.454763	0.0000	Er
-2.666593	-3.052169	-3.886751	-13.30803	0.0000	Pit
-2.666593	-3.052169	-3.886751	-27.13207	0.0000	inv

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

يتضح من الجدول أعلاه ان كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الحالة المراد دراستها أي كل من (رصيد الموازنة، رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف، سعر البرميل، الاستثمار الأجنبي) مستقرة عند المستويات 1%، 5%، 10% لان القيم المحسوبة اصغر من القيم الحرجة وهذا يدل على استقرارية السلاسل الزمنية عند التفاضلات الثانية.

جدول رقم (4-4): اختبار التكامل المتزامن للنموذج

Hypothesized	القيم الذاتية	الاثر	0.05 القيم الحرجة	الاحتمال

None*	0.994301	148.9967	76.97277	0.0000
At most 1*	0.727820	55.98314	54.07904	0.0335
At most 2	0.570987	32.55992	35.19275	0.0936
At most 3	0.482334	17.32710	20.26184	0.1208
At most 4	0.262280	5.475446	9.164546	0.2353
Hypothesized	القيم الذاتية	الاثر	0.05 القيم الحرجة	الاحتمال
None*	0.993704	142.9092	69.81889	0.0000
At most 1*	0.726467	51.68902	47.85613	0.0209
At most 2	0.542020	28.35503	29.79707	0.0726
At most 3	0.482159	14.29830	15.49471	0.0751
At most 4	0.127387	2.452727	3.841466	0.1173

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المتزامن حيث ان عدد المتجهات التكامل المتزامن =2 عند مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقتي تكامل متزامن طويلتي الاجل بين المتغيرات ( و مقارنة الاحتمالات في الجدولين أكدت عل وجود علاقتين).

#### 2-4 اختبار السببية :

سنحاول في هذه المرحلة اختبار اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة

رصيد الموازنة BP

رصيد الميزان التجاري BT

سعر الصرف ER

سعر البرميل PIT

الاستثمار الأجنبي INV

الجدول رقم (4-5): اختبار التكامل المتزامن لنموذج

Null Hypothesis	OBS	F-Statistic	prob
BT does not Granger Cause BP BP does not Granger Cause BT	18	0.12987 0.74392	0.8793 0.4944

ER does not Granger Cause BP BP does not Granger Cause ER	18	0.09743 0.67916	0.9078 0.5242
PIT does not Granger Cause BP BP does not Granger Cause PIT	18	1.97396 0.99517	0.1784 0.3961
INV does not Granger Cause BP BP does not Granger Cause INV	18	1.93864 0.18616	0.1833 0.8323
ER does not Granger Cause BT BT does not Granger Cause ER	18	0.63773 0.05485	0.5442 0.9468
PIT does not Granger Cause BT BT does not Granger Cause PIT	18	2.82385 0.22984	0.0958 0.7978
INV does not Granger Cause BT BT does not Granger Cause INV	18	0.01167 0.59178	0.9884 0.5676
PIT does not Granger Cause ER ER does not Granger Cause PIT	18	3.08823 0.48205	0.0799 0.6281
INV does not Granger Cause ER ER does not Granger Cause INV	18	0.43126 0.22309	0.6587 0.8030
INV does not Granger Cause PIT PIT does not Granger Cause INV	18	1.85409 0.25519	0.1957 0.7786

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح ان جميع الاحتمالات الناتجة اكبر من القيمة 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (4-6): استقرارية نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimate					
Date: 09/15/20 Time: 00:03					
Sample (adjusted): 2002 2019					
Included observations: 18 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in ( )					
	BP	BT	ER	PIT	INV
BP (-2)	-0.213475	-0.223660	0.379370	-1.246428	-0.026224
BT (-2)	0.807597	0.812555	-0.726714	1.476120	0.061127
Er (-2)	0.259934	-0.108969	0.898850	0.559842	0.032689
PIT (-2)	-0.381666	-0.487658	0.404557	-0.251486	-0.017603
Inv (-2)	-7.511752	6.839623	-1.353914	13.99407	0.336115
c	-12.08537	28.58582	2.610073	-13.13117	-1.515370
R-squared	0.726368	0.714553	0.943114	0.689217	0.440344
Adj R-squared	0.612354	0.595616	0.919411	0.559723	0.207154
Sum sq. resids	983.7262	1350.843	353.3738	4158.317	5.888306
S.E. equation	9.054125	10.60991	5.426585	18.61522	0.700494
F-statistic	6.370894	6.007857	39.78948	5.322420	1.888351
Log likelihood	-61.54968	-64.40390	-52.33529	-74.52334	-15.48426
Akaike AIC	7.505520	7.822656	6.481699	8.947038	2.387140
Schwarz SC	7.802310	8.119446	6.778489	9.243828	2.683931

Mean dependent	-14.10389	11.01128	85.19222	68.64778	1.523778
S.D. dependent	14.54216	16.68457	19.11566	28.05468	0.786702
Determinant resid covariance (dof adj.)	.1922575				
Determinant resid covariance	253178.6				
Log likelihood	-239.6811				
Akaike information criterion	29.96457				
Schwarz criterion	31.44852				

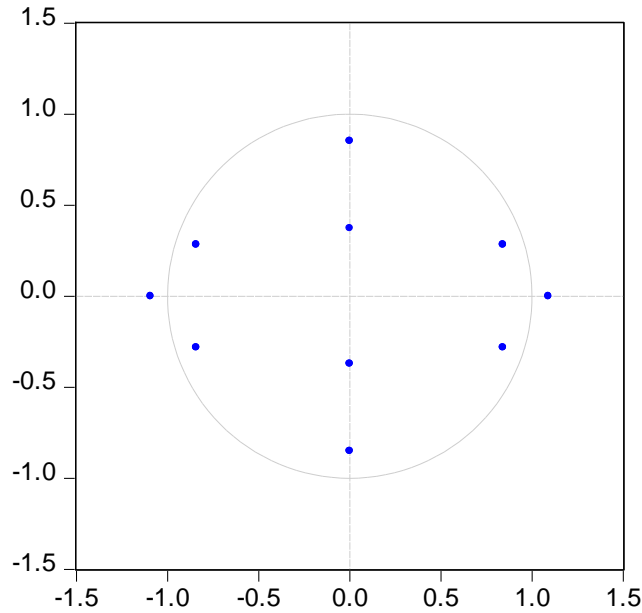
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

وفقا لمعاملات الارتباط المحصلة في الجدول السابق يتبين ان سعر الصرف 94 % .رصيد الموازنة 72% .رصيد الميزان التجاري 71 % كلها قيم تتعدى 70 % دليل على الارتباط القوي الا سعر البرميل 69% و الاستثمار الأجنبي 40% .

#### 3-4 تحديد فترات الابطاء :

#### الشكل رقم (4-1): تحديد فترات الابطاء

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



الجدول رقم (4-7) : تحديد فترات الابطاء المثلى أو التأخرات في النموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: REER OIL MOWAZANA MIZEN I
Exogenous variables: C
Date: 09/15/20 Time: 00:07
Sample: 2000 2019



Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-308.9515	NA	9.72 <sup>e+08</sup>	34.88351	35.13083	34.91761
1	-238.2331	94.29123	.6897695	29.80368	31.28763	30.00830
2	-186.2266	* 40.44955	813729.7*	26.80295*	29.52353*	27.17808*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

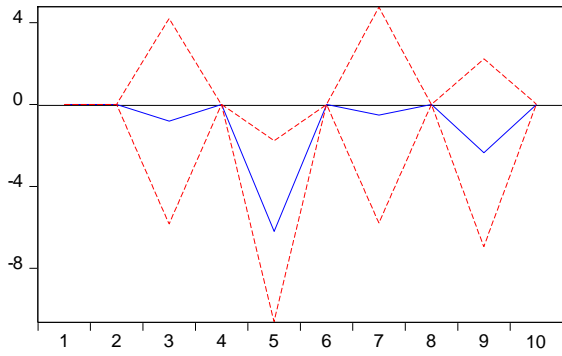
حسب الجدول أعلاه فان المؤشرات LR FPE AIC HSC HQ تشير الى ضرورة اخذ 5 فترات ابطاء مثلى

دوال الاستجابة :

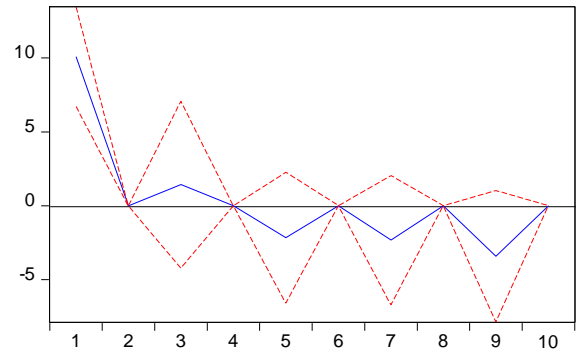
الشكل رقم (2-4): دوال استجابة النموذج

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm 2$  S.E.

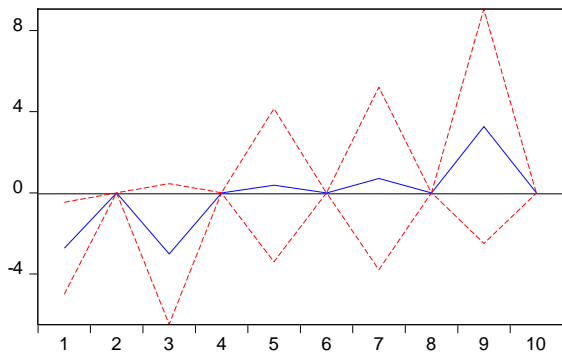
Response of BP to BT



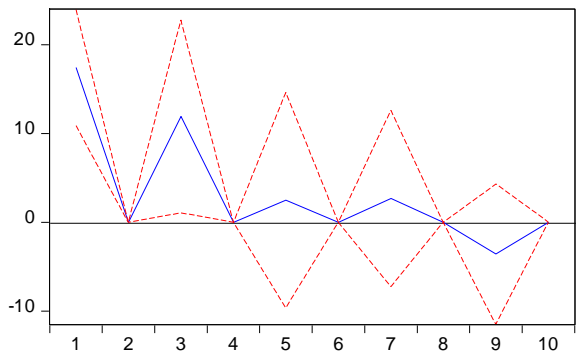
Response of BT to BT



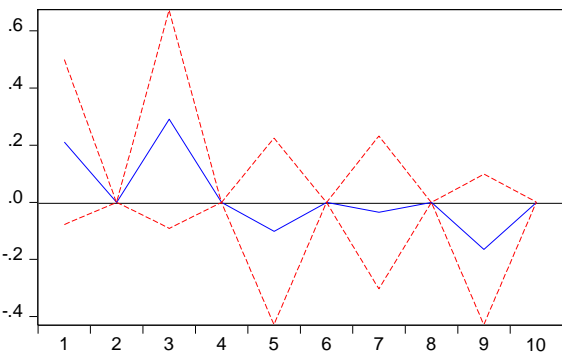
Response of ER to BT



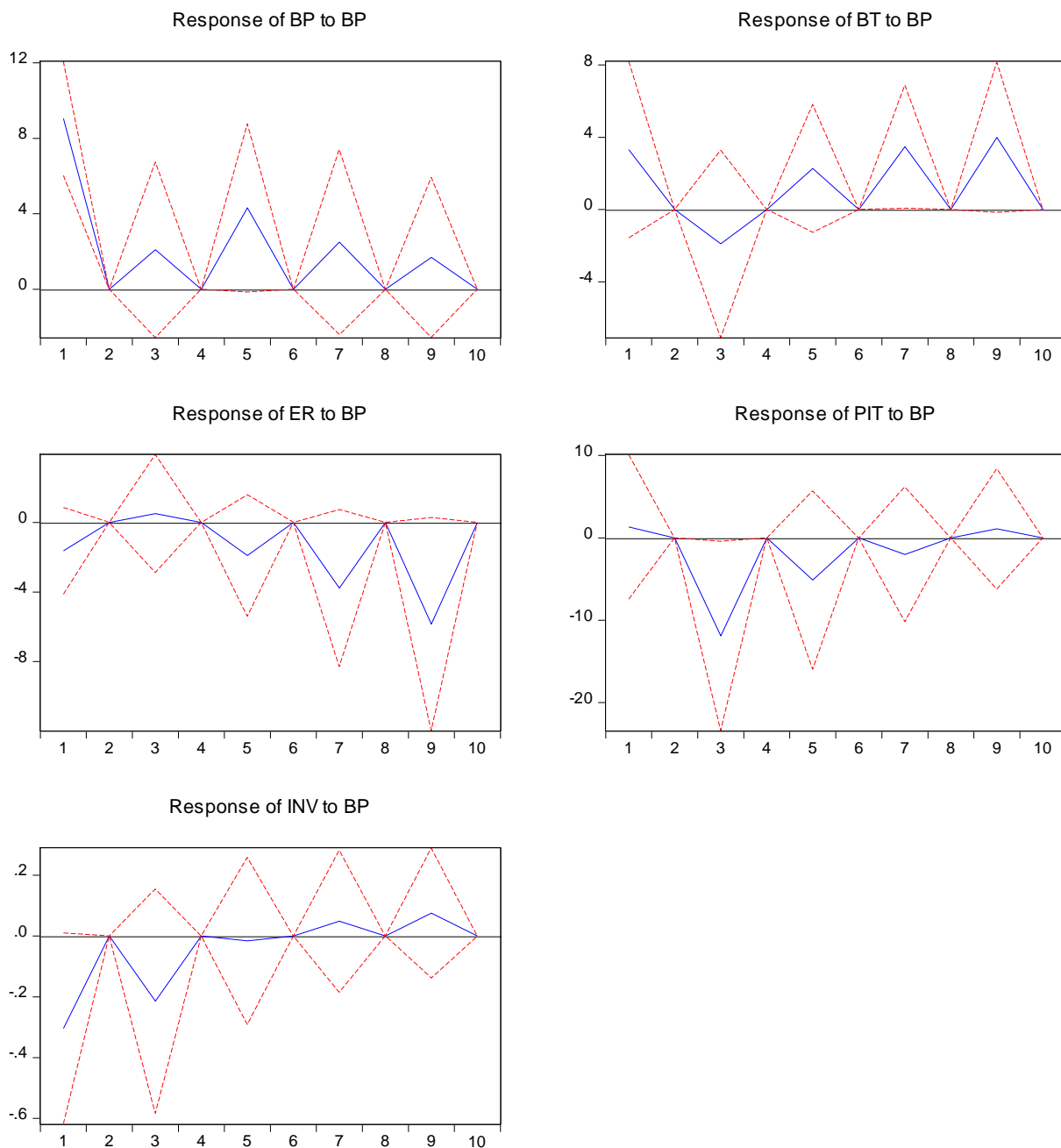
Response of PIT to BT



Response of INV to BT



Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm 2$  S.E.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

4-4 تحليل التباين :

الجدول رقم (4-8): يمثل جدول تحليل التباين

Response Of Bp					
période	BP	BT	ER	PIT	INV
1	9.054125	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
3	2.093715	-0.810322	-0.273214	-2.974100	-4.095301
5	4.312825	-6.191215	-1.884180	0.052403	-0.594565
Response of Bt					

Période	BP	BT	ER	PIT	INv
1	3.310935	10.08008	0.000000	0.000000	0.000000
3	-1.891937	1.428533	1.412901	-2.583202	3.728866
5	2.279393	-2.153348	-0.394919	-2.022977	1.559103
Response of ER					
Période	BP	BT	ER	PIT	INV
1	-1.628645	-2.729102	4.398561	0.000000	0.000000
3	0.518377	-3.009671	3.356904	2.462816	-0.738135
5	-1.891714	0.378029	3.917274	2.854501	-2.088507
Response of INV					
période	BP	BT	ER	PIT	INV
1	-0.304419	0.211156	0.225226	0.074028	0.545186
3	-0.214159	0.290968	0.232183	-0.086639	0.183245
5	-0.016004	-0.101858	0.179284	-0.018715	0.238491
Response of PIT					
période	BP	BT	ER	PIT	INV
1	1.338172	17.43782	0.721294-	6.335430	0.000000
3	-11.90635	11.92109	5.795724	-0.557320	7.629367
5	-5.114855	2.507595	6.097128	0.200393	10.84118

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال جدول التباين يتضح ان عند اجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين ان التقلبات الطرفية للمتغيرات تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها بنسبة صغيرة حيث نلاحظ من الجدول ان 9 % من الخطأ في تباين متغير ميزان المدفوعات BP في المدى القصير و 2% في المدى المتوسط و 4 % في المدى الطويل تتعلق بصدمة المتغير نفسه .

بالنسبة للميزان التجاري فكانت 10 % تتعلق بصدمة المتغير نفسه و 3 % ميزان المدفوعات في المدى القصير اما في المدى المتوسط فكانت نسبة تباين الخطأ 3% تعلق بالاستثمار و هي النسبة الأكبر و بالنسبة للمدى الطويل فكانت نسبة تباين الخطأ 3% لميزان المدفوعات و نسبة 1 % للاستثمار الأجنبي .

بالنسبة لسعر الصرف فكانت نسبة تباين الخطأ 4% تتعلق بصدمة المتغير نفسه في المدة القصير و 3 % في المدى المتوسط مع ارتفاع نسبة تباين الخطأ في سعر البترول ب 2% في المدى المتوسط و الطويل . بالنسبة للاستثمار الأجنبي فكانت نسبة تباين الخطأ 0.5 % تتعلق بصدمة المتغير نفسه اما سعر الصرف 0.2 % في المدى القصير اما في المدى المتوسط فكانت 0.18 % الاستثمار الجنبى 0.2% سعر الصرف و في المدى الطويل 0.2 % الاستثمار الأجنبي 0.17 % سعر الصرف.

بالنسبة لسعر البترول فكانت نسبة تباين الخطأ 17 % تتعلق بالميزان التجاري و 6 % تتعلق بصدمة المتغير نفسه و 1 % لميزان المدفوعات و 0.7% لسعر الصرف في المدى القصير ، في حين ان في المدى المتوسط فكانت 11 % ميزان التجاري و 7 % للاستثمار الأجنبي و 5% سعر الصرف اما في المدى الطويل فارتفع نسبة خطأ التباين للاستثمار الأجنبي 10 % و 6 % سعر الصرف 2% الميزان التجاري و 0.2 سعر الصرف .

خاتمة

## خاتمة :

عاشت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية حيث مرت على عدة مراحل ابتداء من الحقبة الاستعمارية و وصولا الى العشرية السوداء ، بإنعدام الاستقرار السياسي إضافة الى السياسات الاقتصادية المتبعة الى يومنا هذا من طرف صانعي القرار و ذلك بالاعتماد المفرط على الجباية البترولية و اهمال بشكل كبير مختلف القطاعات الحساسة على غرار القطاع الصناعي و الزراعي ، بالتالي فان ظاهرة العجز التوأم هي ليست وليدة اليوم بل امتداد لمجموعة من الأسباب و التي تحتاج حولا و أساليب لفرض الأمن و الاستقرار الاقتصادي.

جاءت هذه الدراسة لإبراز العلاقة بين العجز في الموازنة و العجز في الميزان التجاري حيث قسمت لجانبين اثنين : تعرض الجانب الأول للأدبيات النظرية للعجز الموازنة و العجز في الميزان التجاري ثم الأسس النظرية لظاهرة العجز التوأم وصولا الى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، أما الجانب الثاني من الدراسة كان تطبيقيا لجانب النظري على الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2019.و تم استخدام نموذج خاص بهذه الدراسة و هو نموذج الانحدار الذاتي VAR .

هدفت هذه الورقة إلى دراسة العالقة بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري في الجزائر التي يعتمد اقتصادها بصفة كبيرة على الدور الذي تقوم به الحكومة ، حيث تملك جميع إيرادات الدولة النفطية ومن ثم تؤثر على الاقتصاد عن طريق الإنفاق الحكومي . وقد استخدمت هذه الدراسة غرانجر و تم تطبيق بعد تعديله ليأخذ بعين الاعتبار الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرين محل الدراسة باستخدام منهج تصحيح الأخطاء الذي يساعد على تحديد العلاقة السببية في الأجلين القصير و الطويل نظرا لأن الاختبارات الإحصائية أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين .

وقد أثبتت النتائج الإحصائية وجود عالقة سببية متبادلة بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري حيث يسبب التغير في عجز الموازنة تغيرا في عجز الميزان التجاري وكذلك يسبب التغير في عجز الميزان التجاري تغيرا في عجز الموازنة .

و أخيرا فإن هذه النتيجة تؤكد على أن السياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها لمعالجة العجز في الموازنة العامة ستؤثر على العجز في الميزان التجاري وكذلك فإن السياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها لمعالجة العجز في الميزان التجاري ستساعد على تخفيض العجز في الموازنة العامة.

و ختاماً كان لابد من التعرض للفرضيات المطروحة سابقا قصد التأكد من صحتها أو اقضاء هذه الفكرة ، لكن بعد التطرق للجانب النظري و الجانب التطبيقي تأكدت صحة هذه الفرضيات .

## الإستنتاجات:

بعد كل الاختبارات القياسية المقدمة من اجل تقدير مستوى العجز التوأم في الجزائر نستنتج ما يلي:

- توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري و ان طبيعة العلاقة تعتمد على السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد و اثرها على الاقتصاد الكلي .
- قيام الدولة لتمويل العجز من خلال الإقتراض الخارجي أدى الى تفاقم التضخمية خاصة لكون الجهاز الإنتاجي للدولة ضعيف، إضافة إلى أن إنخفاض النمو لعدم استغلال هذه الاحتياطات في تحفيز القطاع الخاص و بالتالي خلق مصادر أخرى لإيرادات الدولة، والتي نجمت عن ذلك لعدم التنسيق بين السياسة المالية و النقدية.
- نستخلص من نتائج الاختبارات القياسية ما يلي :  
وفق اختبار غرانجر للسببية يوجد علاقة طردية مزدوجة الاتجاه بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري، و أن سببية عجز الميزان التجاري باتجاه الموازنة أكثر معنوية.

## توصيات البحث:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يمكن طرح التوصيات الآتية :

- ضرورة علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق السياسات النقدية و المالية الملائمة و التي تؤدي الى حالة وجود معدل نمو الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات حتى ينخفض العجز في الميزان التجاري تدريجيا. لذلك يستوجب على الاقتصاد الجزائري تنويع صادراته بالاعتماد على سياسة إقتصادية ملائمة تسمح له برسم سياسة تحصينية تمكنه من مواجهة الصدمات الخارجية.
- إعتقاد سياسة مالية تسعى الى تحقيق النمو و التنمية المستدامة في البلد من خلال إتجاه استراتيجية مخططة بشكل متقن و اعتماد برامج و دورات علمية و استخدام تكنولوجية حديثة، لتطوير القطاعات إقتصادية حيوية للدولة و لتحقيق ذلك ينبغي:  
أ- تحفيز الأفراد على زيادة إدخاراتهم بغية زيادة التمويل الإستثماري مع العمل على تخفيض العجز المالي للدولة و بالتالي رفع الاذخار الوطني.

ب- دعم القطاع الزراعي و الصناعي و السياحي من خلال إعتماء برامج واستراتيجية تكنولوجية تشمل جميع جوانب بما في ذلك الموارد البشرية ، الأراضي و المياه و البنية التحتية مما يقلص لإستيرادات في البداية ثم يليه زيادة الصادرات .

ج- ضرورة اصلاح النظام الضريبي ، كونه أحد المصدر المهمة لزيادة إيرادات الدولة ولتقليص عجز ميزانية الحكومة.



# قائمة المراجع

## المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

### 1. الكتب:

- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية ،شركة كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة ،الكويت،1982.
- عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1993.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،1999.
- مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي \_ النظرية و السياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 1999.
- باري سيجل ،النقود و البنوك و الاقتصاد\_وجهة نظر النقادين ،ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد،دار المريخ ،الرياض\_السعودية،1999.
- جيمس جوارتيني و ريجارد استروب ،الاقتصاد الكلي\_الاختيار العام و الخاص ، ترجمة و تعريب عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد ،دار المريخ ،الرياض -السعودية ، 1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية" تحليل جزئي وكلي للمبادئ" ، دار الجامعية، مصر ، 2000.
- وسام ملاك ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني ، بيروت ،لبنان،2001 .
- فليح حسن خلف، العالقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2001.
- ممدوح الخطيب الكسواني - العلاقة بين عجز المحاسبة و الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية -المجلد 3-عدد6-2001.
- حسين العمر ،"مبادئ المالية العامة"، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، الكويت، 2002.
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي "العالقات الاقتصادية و النقدية والدولية" ،دار الجامعة الجديدة ،مصر،2004.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن،2004.
- عبد المجيد قدي ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر،2006.

- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
  - موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية ، دار المريخ لنشر ،الرياض-السعودية، 2007.
  - محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر ، 2009.
  - محمد عيسى شحاتين ، و آخرون ، العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري ، حالة الأردن للفترة 1980-2010 ، 2011.
  - عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2012.
  - حمدي بن محمد بن صالح ، "توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي" ، دار الفنائس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2013.
  - مجيد الكرخي ، "دراسة في النشاط المالي للدولة" ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015.
  - حسن كردي عيسى ، العلاقة بين عجز المحاسبة و عجز الحساب الجاري ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 44 ج 1 ، 2017.
  - اسراء عادل الحسيني ، "العلاقة بين مكونات السياسة المالية و النمو الاقتصادي" ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2017.
- 2. الرسائل و الأطروحات الجامعية :**
- حلمي إبراهيم منشد ، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر تونس و المغرب للمدة 1975-2000 ، أطروحة دكتوراة ، جامعة البصرة ، 2004.
  - عمر حميدات ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2011.
  - حيدر حسين أحمد محمد آل طعمة ، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية و عجز الحساب الجاري ، دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، العراق ، 2011.
  - غيداء جعفر مهدي الزبيدي ، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع إشارة خاصة الى العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، 2013.
- ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

- Ali F. Darrat, " Have Large Budget Deficits Caused Rising Trade Deficits?", Southern Economic Journal, Vol. 54, No; (4), April 1988.

- Mohsen Bahmani and Oskooee, "Effects of the US Government Budget on its Current Account", Quarterly Review of Economics and Business, Vol. 29(4), Winter 1989.
- Daniel Devid Bachman, "Why is the US Current Account Deficit So Large? Evidence from Vector Autoregressions", Southern Economic Journal, Vol. 59, No; 2, October 1992.
- RUFFIN.R and GREGORY.P, « Principles of Economics », Harper Collins College publishers, 5 th Edition, USA,1993.
- Michel Normandin, "Budget Deficit Persistence and the Twin Deficits Hypothesis", University of Montreal, Working paper No; 31, 1994.
- Sylvia Kaufman, J. Scharler and G. Winchler, " The Austrian current Account Deficit: Driven by twin deficits or by intertemporal expenditure allocation?", University of Vienna, Department of Economics, working Paper No; 9903, 1999.
- Stilianos Fountas and Christopher Tsoukis, "Twin deficits, Real Interest Rates and International Capital Mobility", National University of Ireland, Department of Economics, Working paper No; 49, September 2000.
- Abdunnasser Hatemi and Ghazi Shukur, "Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the U. S."2001, <http://intrestat.stat.vt.edu/>.
- Jacques Muller, Pascal Vanhove et Jean Longatte « Economie Manuel et Application », Dunod, 4me édition, Paris, 2004.
- Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference ,London \_ England , February 4 . 2005.
- St.Charles Missouri: How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit ,Economic Policy Lecture Series Linden Wood University, November 9,2005.
- Alberto bagnai : structural breaks and the twin déficits hypothèses ,november 2006,imf leep 3,springer\_verlag 2006.
- Dens R.Appleyrd& Others, International Economics, 5 th Ed,McGraw-Hill,(1) Ny,Usa,2006.
- Bai . C. E &Qian .Z . : Factor Income Share In China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal ( Jing Ji Yan Jin ) , Vol .3 ,2009.
- Robert Eisner: Budget Deficits: Rhetoric And Reality, American Economic Association, The Journal Of Economic Perspectives, Vol .3. No. 2, 2010.
- Steven Husted &Mchael Melvin ,International Economics, 8th Ed ,Pearson,Ny,USA,2010.
- Gregory Mankiw ,Macroeconomics, 7th Ed, South-Western, Usa,2010.
- Rudiger Dornbush and others,macroeconomics,12 ed,Mcgraw-hill Companies, INC.USA,2011.
- Régis Bourbonnais, "Econométrie, Manuel et exercices corrigés", 8eEdition, France2011.
- William Greene, Econométrie ,»Edition Pearson, 7eEdition, France 6Edition francophone dirigee par: Didier Schlather, Theophile Azomahou, Phu Nguyen Van, Wladimir Raymond Op.cit,2011.
- Frank Mordacq, « les finances publiques », presses universitaires de France , paris , 4me édition, 2016.

## ملخص الدراسة :

لقد تناولت هذه الدراسة ظاهرة العجز المزدوج في الجزائر للمدة 2000-2019 ، وقد انطلقت من فرضية مفادها، أن هناك علاقة سببية تبدأ من الموازنة العامة إلى الميزان التجاري ، وهذه العلاقة تختلف في الأمدن القصير والطويل، و أن تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يختلف من بلد إلى بلد آخر بحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد، ووفقاً لأكثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الاقتصاد. وتطرقنا في هذه الدراسة جانبين ، إذ يمثل الجانب الأول، الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج، فيما يمثل الثاني، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري و بعض المتغيرات الاقتصادية ثم قياس العلاقة بين العجزين. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي والذي يتضمن المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وكذلك قياس العلاقة بين المتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي VAR .

## الكلمات المفتاحية :

العجز التوأم، عجز الموازنة، عجز الميزان التجاري، سعر الصرف، المقترح الكينزي، التكافؤ الريكردي.

## Abstract :

this study dealt with the phenomenon of double deficits in Algeria for the period 2000 -2019 , And it started from the hypothesis that, there is a causal relationship starting from the general budget to the balance trade , and this relationship is different in the short and long term , and to determine the nature of the relationship between the budget deficit and the balance trade deficit , varies from country to country depending on the nature of economic policy followed in the country , according to the impact of macroeconomic variables on the economy. This study involved two sections, the first section deals with the theoretical underpinnings of the phenomenon of double deficits, while the second, deals about Analyzing the relationship between the general budget deficit and the trade balance deficit and some economic variables, then measuring the relationship between the two deficits . This study has relied on the analytical method which includes inductive and deductive approach, as well as to measure the relationship between variables through the standard method of analysis VAR.

**Key Words :** the twin deficits , general budget deficit , balance trade deficit ,exchange rate , the Keynesian proposal, Ricardian valence.

